أبغض الحلال:

نحو منظور مختلف لفهم الطلاق وآثاره في مجتمعات الخليج العربية

أبغض الحلال:
نحو منظور مختلف لفهم الطلاق وآثاره في مجتمعات الخليج العربية*

محمد محي*

ملخص الدراسة:

حاولت الدراسة تقديم صورة لواقع الطلاق في مجتمعات الخليج العربية استناداً للبيانات الإحصائية والدراسات المتاحة. وذلك من خلال عرض لمفهوم الطلاق فى عدة ثقافات، ثم استعرضت لواقع الطلاق فى مجتمعات الخليج العربي، راصدة للأسباب التى تؤدي إلى ارتفاع معدلات الطلاق فى مجتمعاتنا العربية، واستطرت الدراسة فى عرض الآثار المترتبة على مشكلة الطلاق وذلك من واقع الأدبيات السابقة، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن التحليل المقدم في الأدبيات السابقة تتسم بالقصور الشديد سواء من حيث الكم أو الكيف. ويكشف التحليل عن تباين المستويات التي تُعمِل ظاهرة الطلاق ومن هذه التأثيرات آثاره السلبية على دخل المرأة، وله أيضاً آثاره المدمرة على سلوك الأطفال أثناء مراحل النمو، فضلا عن الحالة الصحية وخاصة ما يخص معدلات خصوبة النساء، ومن الآثار السلبية للطلاق أنه يعيق عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة، هذا فضلا عن الآثار السلبية على مستويات أكبر كالإسكان و الخدمات القانونية و البيئة والحالة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية، الطلاق، الاسرة ، الطفل، المرأة.

*قدمت هذه الورقة لندوة "مواجهة الظواهر والمشكلات الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي العربية"، المنامة ٥-٦ مايو ٢٠١٤.

*استاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة المنوفية

مقدمة

يعتبر الطلاق في كافة المجتمعات الإنسانية أهم أشكال التفكك الأسري، كما أن آثاره تتخطى أعضاء الأسرة المباشرين والمحيطين بها من أقارب وأصدقاء لتصل إلى المجتمع المحلي بخاصة، والمجتمع بعامة. ومع ذلك، فقد ركزت معظم الدراسات التي اهتمت بظاهرة الطلاق على الآثار المباشرة له على أعضاء الأسرة التي وقع بها، ونادراً ما اهتمت بدراسة آثاره على المجتمعات سواء أكانت محلية أو قومية.

وللطلاق لغة معانٍ عدة "منها التخلية والإرسال، يقال طلقت الناقة إذا سرحت حيث شاءت، وحُبس فلان في السجن طلقا بغير قيد، وأطلقه فهو مطلق وطليق: سرحه، فهو رفع القيد مطلقا ومنه الطلاق المعروف، وقال الجوهري في الصحاح، وطلق الرجل امرأته تطليقا، وطُلقت هي بالفتح تطلق طلاقاً فهي طالق وطالقة أيضا قال الأعمش: أجارتنا بيني فإنك طالق. قال الأخفش: لا يقال طَلُقَت بالضم، ورجل مِطلاق أي كثير الطلاق للنساء، وكذلك رجل طُلَقَة مثال هُمَزَة. وناقة طالق، ونعجة طالق؛ أي مرسلة ترعى حيث شاءت، والطالق من الإبل التي يتركها الراعي لا يحتلبها على الماء، يقال: استطلق الراعي ناقة لنفسه"[1].

أما في الشريعة الإسلامية فثمة اتفاق بين الفقهاء على اختلاف مذاهبهم على معنى الطلاق، وإن تفاوتت ألفاظهم، غير أن بعضهم يضيف بعض القيود الخاصة باللفظ. قال الكمال بن الهمام في فتح القدير: وفي الشرع: رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص. وعرفه المالكية: بأنه صفة حُكمية ترفع حِلّية متعة الزوج بزوجته موجبا تكررها مرتين للحر ومرة لذي رق. وعرفه الشافعية والحنابلة: بأنه حل قيد النكاح. وبناء على ما تقدم فإن معناه في الشرع ينصرف إلى حل القيد المعنوي، وهو في المرأة[2]. ويقع الطلاق من الزوجة إن مَلّكها الزوج أمر نفسها.

وفي العلوم الاجتماعية يعرف قاموس بينجوين لعلم الاجتماع الطلاق بأنه تفككك أو تحلل الزواج الصحيح قانوناُ في أثناء حياة الزوجين بما يجعلهما أحراراً للزواج ثانية[3].

الأمر اللافت للنظر في هذا التعريف أنه يفترض أن الشخصين المطلقين سوف يسعيان للزواج مرة ثانية، أو ربما أكثر، بما يجعل من هذا الأخير –الزواج– يبدو بوصفه الوضع الطبيعي في الحياة البشرية. ولا يختلف التعريف القانوني الوضعي للطلاق كثيراً حيث هو حل عقد الزواج الصحيح بالصيغة الموضوعية له شرعا، ويقع الطلاق باللفظ أو بالكتابة، وعند العجز عنهما فبالإشارة المفهومة. وتتوسع القوانين الوضعية في وضع شروط لوقوع الطلاق وإجراءاته وفي البلدان الإسلامية بعامة، والعربية بخاصة، تشتق جُل هذه القواعد –ما لم يكن كلها– من الشريعة الإسلامية[٤]، فيما عدا تلك المنظمة لأصحاب الديانات الأخرى.

خلاصة القول، أنه أياً كان مصدر التعريف لغوياً كان أو شرعياً أو علمياً أو قانونياً فإن الاجماع فيما بينها هو أن تعبير الطلاق يشير إلى انفصام عُرى العلاقة الزوجية بما يفضي إلى تحلل طرفيها من الالتزامات المترتبة على استمرار العلاقة الزوجية على حالها. كما أن هذه التعريفات تقتصر على الجانب الشكلي القانوني للطلاق، أي أنها لا تشير إلى الأشكال الاجتماعية للطلاق وهي تلك التي يستمر الزواج فيها قائماً من الناحية الشرعية والقانونية، بيد أنه يكون منتهياً عملياً من الناحية النفسية والاجتماعية، وهو ما يطلق عليه علماء النفس والاجتماع تعبير أو مصطلح "الطلاق الوجداني". وجدير بالذكر في هذا الصدد، أن الدراسات الاجتماعية لم تلتفت إلى هذا الشكل من أشكال الطلاق في بلداننا العربية على الرغم من تواتر الروايات حول شيوعه، ويتبدى ذلك في الكتابات الأدبية، وبخاصة الرواية العربية الطويلة. بيد أن الصعوبات التي تكتنف دراسة هذا الموضوع كثيرة وشائكة، كما أنه يحتاج إلى ابتداع أساليب منهجية غير تقليدية.

وتهدف هذه الورقة إلى دراسة ظاهرة الطلاق وآثارها في مجتمعات الخليج العربية خلال العقود الماضية. وهي إذ تفعل ذلك، لا تركز بقدر كبير على الآثار الاجتماعية المباشرة للظاهرة، أي على الأفراد المتأثرين تأثيراً مباشراً بواقعة الطلاق، ذلك أن هذا

الموضوع لقي قدراً من الاهتمام سواء من الأكاديميين الخليجيين أو من وسائل الإعلام[٥]، بل هي تهدف، بالإضافة إلى ذلك إلى التركيز على آثار الطلاق على المستوى الماكرو– مجتمعي، وهي تدعو إلى ضرورة بناء مقياس كمي لقياس الآثار المجتمعية للطلاق. ولا تدعي الورقة الراهنة بعدم أهمية الآثار الاجتماعية للطلاق على الأفراد، بل هي تركز على جوانب أخرى لم يتم تناولها بشكل جدي وموسع في الأعمال الأكاديمية العربية.

وعليه، تنقسم هذه الورقة إلى ستة أقسام رئيسية بما فيها هذه المقدمة. يتناول الجزء الثاني من الورقة واقع ووقع الطلاق في مجتمعات دول الخليج العربية، وبعض الملامح المميزة للمُطَلقين والمطلقات. أما الجزء الثالث فيحاول أن يناقش تفسيرات استمرار تصاعد معدلات الطلاق في هذه الدول. وأسبابها في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة. ويتناول الجزء الرابع الآثار الاجتماعية الاقتصادية غير المتكافئة المترتبة على الطلاق على أطرافه المباشرة (المرأة والأطفال والرجل)، ويسعى الجزء الخامس إلى تطوير اطار مرجعي لدراسة وقياس أثر الطلاق على المستوى الخاص والعام أو المجتمعي استناداً إلى عرض وتحليل لأحدث ما توصلت إليه الدراسات والبحوث الغربية حول ظاهرة الطلاق. وتقدم خاتمة الورقة تلخيصاً وافيا ووفياً لما قدمته في أجزائها الخمسة الأول وتركز بؤرياً على مجموعة المتغيرات التي ينبغي أن تنطوي عليها أي دراسة شاملة حول الطلاق في منطقة الخليج وتدعو إلى ضرورة مراجعة السياسات المتعلقة بالطلاق وتقييم آثارها استناداً إلى المعرفة العلمية.

١–واقع الطلاق في مجتمعات الخليج العربية

شهدت مجتمعات الخليج العربية في العقود الخمس أو الست الأخيرة تحولات بنائية عميقة أدت إلى حدوث تغيرات عميقة في منظومة القيم الاجتماعية فيها. وقد ترتب على ذلك ارتفاعاً كبيراً في معدلات الطلاق فيها وبخاصة في العقدين الأخيرين بصورة غير متساوقة[٦]. وقد نتج عن ذلك آثار اجتماعية درامية على الأسر والأطفال والمجتمع ككل. وتعاني السيدات المطلقات –على وجه الخصوص– أكثر من غيرهن اجتماعياً واقتصادياً

من الآثار المترتبة على تفاقم هذه الظاهرة. فقد كشفت دراسة عن الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال عن أن ٦٨% من المطلقات لا يملكن الدخل الكافي لتلبية حوائج الحياة، وأن ٧١% منهن لديهن أولاد، مما يجعل المشكلة أكثر تعقيداً[٧].

وعلى الرغم من أن ظاهرة الطلاق تبدو كأحد الملامح المميزة للمجتمعات البشرية في القرن الواحد والعشرين، إلا أن الظاهرة، تعتبر أكثر درامية في مجتمعات الخليج العربي التي تعتز بروابطها الأسرية الوثيقة، وبالنظر إلى القيمة العالية التي تضعها هذه المجتمعات، بصفة خاصة، والمجتمعات العربية بصفة عامة، على مؤسسة الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع[٨]. ويوضح الجدول رقم (١) المعدلات الكلية للطلاق في مجتمعات الخليج العربية كنسبة مئوية من إجمالي حالات الزواج في المجتمعات الخليجية العربية فيما بين سنوات ١٩٩٥ و٢٠١١. ويتضح من الجدول الاتجاه التنامي لتزايد وقائع الطلاق في هذه المجتمعات خلال الفترة المعنية.

ثمة عدد من الحقائق التي يكشف عنها الجدول أدناه، أولها أن الكويت هي البلد الخليجي الوحيد الذي لم تنخفض فيه وقائع الطلاق كنسبة من إجمالي حالات الزواج عن ٣٠% أبداً على مدار السنوات العشرين الماضية. ثانياً، تبدو آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي شهدها العالم فيما بين السنوات ٢٠٠٦/٢٠٠٨ جلية واضحة في ثلاثة بلدان على وجه التحديد هي الإمارات، والبحرين والسعودية. ومن أسف أنه لم تتوفر لدينا بيانات مكتملة عن الإمارات والسعودية تمكن من تقدير حجم الضغوط التي مارستها الأزمة على الأُسر وبالتالي تأثيراتها على وقع الطلاق، وإن كانت حالة البحرين تشير إلى وجود اتجاه تصاعدي في وقع الطلاق قبل بدء الأزمة. الأمر المستغرب في الجدول هو تصاعد معدلات الطلاق، وبشدة، فيما بعد الأزمة العالمية فيما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠ في البلدان التي توفرت عنها بيانات (البحرين، وقطر، والكويت). وبلغ

مجموع هذه الزيادة في البلدان الثلاثة ٢٧ نقطة مئوية بمتوسط قدره ٩% ارتفاع في معدلات الطلاق في البلدان المذكورة آنفاً. كما أن ثمة ارتفاع هائل في معدلات الطلاق في الإمارات فيما بين ٢٠٠٨ و٢٠١١، وذلك بعكس السعودية التي شهدت انخفاضاً ملحوظاً بلغ ست درجات مئوية إبان نفس الفترة.

جدول رقم (١)

معدلات الطلاق الكلية في مجتمعات الخليج العربية كنسبة مئوية من إجمالي حالات الزواج

الدولة/السنة	1990	١٩٩٥	2000	2002	2004	٢٠٠٦	٢٠٠٨	2010	٢٠١١
الإمارات	---	٣٤.٨	---	---	---	١٨.٩	٢٥.٦	---	٤٠.٠**
البحرين	23.9*	٢٠.٨	19.0	١٧.١	٢٠.٩	٢٤.٢	24.2	31.6	23.0
السعودية	---	١٩.٤	---	---	---	24.2	27.0	---	21.0
عُمان	---	---	---	---	---	---	---	---	---
قطر	---	٣١.٨	---	31.1	29.7	27.4	29.0	39.4	33.6
الكويت	---	٣١.٦	٣٥.٣	٣٢.٥	٣٩.٦	٣٣.٧	٣٣.٤	٤٢.٦	٣١.٥

* **1989 http://www.akhbar-alkhaleej.com/12741/article/6886.html **Source: For 1995, UN-ESCWA, Bulletin on Population and vital Statistics in ESCWA Region, 12th issue, New York. 2009. Bahrain, http://www.cio.gov.bh/cio_eng/SubDetailed.aspx?subcatid=549, For Kuwait, http://www.csb.gov.kw/Socan_Statistic_EN.aspx?ID=12; For Qatar, 2002-2011 calculated by the author from http://www.qsa.gov.qa/eng/GeneralStatistics.htm Table 3:35.**

يشير الجدول أعلاه من التساؤلات أكثر مما يقدم من إجابات. فباستثناء الإمارات العربية المتحدة التي شهدت زيادة ملحوظة في معدلات الطلاق إبان سنوات الأزمة، كان معدل هذه الزيادة في بقية الدول العربية الخليجية يكاد يكون ثابتاً، حيث ظل على حاله تقريباً في الكويت، بل أنه انخفض فيها بحوالي 3. من الواحد الصحيح، بل وشهد انخفاضاً كبيراً عما كان عليه في عام ٢٠٠٤. وظل على حاله في البحرين وارتفع بنسبة ٢% وهي نسبة لا تقارن بمعدل الزيادة في هذا البلد في السنوات اللاحقة. وبالمقابل

عرفت السعودية أعلى معدلات الزيادة في نفس الفترة. كيف يمكن أن نفسر هذا الانفجار في المعدلات في أعقاب الأزمة في معدلات الطلاق؟ ثمة مقولة يعرفها البحاثة في العلوم الاجتماعية جيداً مؤداها أن المجتمعات تميل إلى أن تتماسك داخلياً حيثما تواجه تهديدات خارجية. هل مثلت الأزمة مثل هذا التهديد بما أدى إلى تراجع نسبة الطلاق؟ وإذا كان الأمر كذلك، لماذا لم يحدث هذا في كافة البلدان في نفس الاتجاه وبنفس الوقع؟ ثمة حاجة لفهم طبيعة العوامل المؤثرة في هذه التفاوتات فيما بين البلدان العربية الخليجية، وفهم التفاوتات بين بنى هذه المجتمعات ومدى تأثيرها على معدلات الطلاق فيها. فالادعاء القائل بتماثل بنى المجتمعات الخليجية يحتاج إلى إعادة نظر في ضوء مثل هذه التفاوتات. هل يمكن أن تعزى مثل هذه التفاوتات إلى درجة نمو الفردية في هذه المجتمعات؟ هذا سؤال أخر يثيره هذا الجدول. ومن أسف أنه ليس لدينا سوى إجابات انطباعية عن هذه الأسئلة.

على أنه يتعين علينا أن نتذكر أن البيانات التي يعرضها الجدول رقم (١) هي معدلات كلية تخص مجتمعات دول مجلس التعاون بمواطنيها وغير المواطنين على حد سواء. ويعرض الجدول رقم (٢) إلى معدلات الطلاق الكلية في مجتمعات الخليج العربية كنسبة مئوية من إجمالي حالات الزواج فيما بين سنوات ٢٠٠٠ و٢٠١١ وفقاً للجنسية. ويكشف تصنيف مجتمع الخليج إلى مواطنين وغير مواطنين عن وجود أنماط متباينة للطلاق على مدار الفترة الزمنية المعنية بين فئتي المواطنين وغير المواطنين. ففي قطر، تميزت معدلات الطلاق بين المواطنين بالارتفاع عن نظيرتها السائدة بين غير المواطنين على مدار السنوات المبينة بالجدول، وبلغ هذا الفارق أوجه فيما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١١. أما في البحرين، وباستثناء عام ٢٠٠٢، فإن معدلات الطلاق بين غير المواطنين تفوقت على تلك السائدة بين المواطنين بصفة دائمة. ويبدو الأمر في حالة الكويت مماثل لحالة البحرين باستثناء عام ٢٠١١ الذي انخفض فيه معدل الطلاق بين

غير المواطنين بحوالي ٥٠% تقريباً، وذلك للسبب المذكور قرين الجدول رقم (٢) أدناه. كما يلاحظ وجود تفاوت بين البلدان الثلاث وبين المواطنين وغير المواطنين في معدلات الطلاق إبان فترة الأزمة العالمية الاقتصادية والمالية (٢٠٠٦-٢٠٠٨). ففي البحرين انخفض معدل الطلاق بين أعضاء كل من المجموعتين. أما في قطر فقد ارتفع بين المواطنين وانخفض بين غير المواطنين في حين بقي على حاله تقريباً في المجموعتين السكانيتين في الكويت. وتثير الاتجاهات المتصاعدة بشدة بين كل من المواطنين وغير المواطنين قلقاً متعاظماً. بيد أن الأمر المهم الذي يشير له الجدول هو أن الطلاق ليس مسألة لصيقة أو خاصية مميزة للثقافة العربية كما يذهب البعض. وقد أوضحت دراسة أجرتها وزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية أن نسبة الطلاق ارتفعت في عام ٢٠٠٣م مقارنة بالأعوام السابقة بنسبة ٢٠% كما أن ٦٥% من حالات الزواج التي تمت عن طريق طرف وسيط (الخاطبة) قد انتهت هي الأخرى إلى الطلاق[٩]. بالإضافة إلى ذلك سجلت المحاكم والمأذونين في عام ٢٠٠١ أكثر من ٧٠ ألف عقد زواج ونحو ١٣ ألف وثيقة طلاق. وأوضحت الدراسة أنه يتم طلاق ٣٣ إمرأة يومياً في مدينة الرياض، وفي جدة بلغت نسبة الطلاق حوالي ٤٠% من حالات الزواج عام ٢٠٠٣م بينما انخفضت في القرى المجاورة إلى ٥%[١٠].

جدول رقم (٢) معدلات الطلاق الكلية في بعض مجتمعات الخليج العربي وفقاً للجنسية 2011- 2000

السنوات	٢٠٠٠		٢٠٠٢		٢٠٠٤		٢٠٠٦		٢٠٠٨		٢٠١٠		٢٠١١	
الدولة	م	غ م	م	غ م	م	غ م	م	غ م	م	غ م	م	غ م	م	غ م
البحرين	19.1	21.4	21.0	16.2	19.8	28.8	24.1	24.4	12.6	20.5	31.2	35.0	---	---
قطر	---	---	34.7	23.4	32.6	24.3	29.9	22.3	35.2	19.6	46.8	28.7	39.7	25.4
الكويت	36.1	33.1	32.2	33.7	39.3	40.6	32.7	37.0	32.4	36.9	42.5	43.2	38.6	21.2*

* في عام ٢٠١١ ارتفع العدد المطلق لحالات الزواج بين غير الكويتيين إلى ٨١٢٥ حالة بزيادة قدرها ٤٧٥٩ حالة ويرجع هذا الارتفاع الكبير في حالات الزواج بين غير الكويتيين إلى فتح التصادق أمام إحدى الجنسيات العربية وهو الأمر الذي أدى بالتالي إلى الانخفاض الكبير في معدلات الطلاق بين غير الكويتيين. Source: IBID.

وأشارت نتائج دراسة ميدانية أعدتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ٢٠٠٠م عن ظاهرة الطلاق في مجتمع الإمارات، وبلغ حجم عينتها ٢٧٩ فرداً نسبة وكانت نسبة الذكور فيها ١٩% أن الزوجة كانت هي المبادرة بطلب الطلاق في ٤٣% من الحالات، ويليها في المرتبة الثانية الزوج بنسبة ٢٩% بغلت نسبة الطلاق الذي وقع بالاتفاق بين الطرفين ٢٨%[١١].

وفيما يتعلق بسمات المطلقات، تشير البيانات والدراسات المتاحة إلى غلبة الشباب على جمهور المُطلقِين والمطلقات. وفي هذا المقام، تشير دراسة مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي، إلى أن أغلبية المطلقات، وتبلغ نسبتهن ٧٦% كن مازلن شابات ولا تتجاوز أعمارهن ٣٩ عاما، كما تبين أن ١٩% من المطلقات صغيرات السن. وأوضحت الدراسة أن ٥٨% من المطلقات لا تستمر حياتهن الزوجية أكثر من ثماني سنوات. بينما لم تستمر حياة ٣٢% من المطلقات كمتزوجات سوى لمدة تراوحت ما بين سنة إلى خمس سنوات[١٢].

وأوضحت دراسة في قطر عام ٢٠٠٣ أن أكبر نسبة من المُطلِقين ٢٧% تتركز في الفئة العمرية ٢٥-٢٩ سنة، أما أكبر نسبة من المطلقات ٣٤.٧٢% فتتركز في الفئة العمرية من ٢٠-٢٤ سنة[١٣]. وقد انخفض النصيب النسبي لهذه الفئة النوعية العمرية من الذكور بحلول عام ٢٠١٠ إلى ٢٢.٣ %، وبالمقابل انخفض النصيب النسبي للمطلقات في الشريحة المعنية (٢٠-٢٤) إلى ٢٨.٦%[١٤]. وعلى الإجمال تشير

بيانات قطر إلى أن ٥٥ من إجمالي المُطلقِين في قطر في عام ٢٠١٠ كانت تتراوح أعمارهم بين ما دون ٢٠ سنة و٣٥ سنة من العمر. ويرتفع هذا النصيب النسبي إلى لتوزيع المُطلِقين إلى حوالي ٦٩.٢% إذا ما رفعنا الحد العمري للفئة إلى أقل من ٤٠ سنة. وبالمقارنة، تبلغ نسبة المطلقات في الفئة أقل من عشرين عاما إلى أقل من ٣٥ عاماً حوالي ٦٩.٣%، وترتفع إلى ٨١.٨% حتى ما دون سن الأربعين سنة[١٥].

ولا يختلف الأمر كثيراً في البحرين. ففي عام ٢٠٠٢، كانت نسبة المُطلِقين من الذكور دون سن الخامسة والثلاثين تبلغ حوالي ٤٦.٩% من إجمالي المطلقين، وبحلول عام ٢٠١٠ ارتفعت نسبة الذكور المُطلقِين دون سن الخامسة والثلاثين بين البحرانيين إلى حوالي ٥٨% من إجمالي المُطلقِين، في حين كانت النسب المناظرة بين الإناث المطلقات تبلغ ٥٧.٣% و٧٣% في العامين الآنف الإشارة إليهما على التوالي. ونلاحظ هنا أن إجمالي الإناث البحرانيات المطلقات دون سن الرابعة والعشرين قد بلغ عددهن ٤٨٥ مطلقة من إجمالي ٩٧٧ سيدة طُلِقن وهن دون سن الخامسة والثلاثين عام ٢٠١٠ بما يمثل ٥٠% من إجمالي عدد المطلقات. كما أنه كان من بين أولئك اللواتي طلقن دون سن الرابعة والعشرين ١٠٧ أنثى بنسبة ٢٢% دون سن العشرين مقابل ١٧ ذكراً من إجمالي ٢٠٧ بنسبة ٨.٢% مُطلِق في نفس الفئة العمرية. وبالمقارنة كانت نسبة الذكور المُطلِقين ممن هم دون سن الرابعة والعشرين حوالي ٢٥% فقط حيث بلغ عددهم ٢٠٧ حالة من ٨٢٠ حالة في نفس الفئة العمرية[١٦]. ويعني ذلك، أن احتمالات الطلاق بين الإناث تمثل ضعف احتمالات الطلاق بين الذكور متى ما تزوجن دون سن الرابعة والعشرين، وحوالي ثلاثة الأمثال في الفئة العمرية الأدنى. ولسنا بحاجة إلى إعادة التأكيد، في هذا المقام، على الآثار الوخيمة للطلاق بعامة، ولكنه ليس هناك من شك في أن أثار الطلاق على النساء في مثل هذه السن المبكرة تكون أشد وطأة.

٢- لماذا تواصل معدلات الطلاق ارتفاعها في مجتمعات الخليج العربي؟

ومن المألوف الربط بين عمليات التحديث سواء في المجتمعات الغربية وكذا المجتمعات العربية – التي شهدت في نصف القرن الماضي تحديثاً متسارع الوتيرة- وزيوع ظاهرة الطلاق. فمن شأن عوامل كالتحضر والتعليم الحديث أن تعمل على تعزيز الفردية، وتراجع روح الجماعة، وتفسخ القيم التقليدية التي حافظت على تماسك الأسرة دون أن يصاحب ذلك التوصل إلى نظام قيمي جديد. بيد أن هناك من الشواهد التاريخية ما يشير إلى تفشي الطلاق في المجتمعات العربية قبل انتشار التحديث بحقب زمنية طويلة. ويقرر علماء الحملة الفرنسية أن الطلاق كان أمراً بالغ السهولة في مصر، إذ يكفي أن يقول الرجل لزوجته (أنت طالق) حتى يقع الطلاق دون تدخل من القاضي، ولا يُسأل الزوج من قبل القاضي عن دوافع الطلاق. ويورد أحمد الصاوي ومرفت أبو تيح ملاحظة لكلوت بك الذي عاش في مصر أيام محمد على اعتبر فيها أن ظاهرة تفشي الطلاق في القطر المصري مرتبطة بظاهرة تعدد الزوجات، وهو الأمر الذي أدى بالتالي – بحسب نظرته- إلى تفشي "ظاهرة البغاء"[١٧].كما يشير أحمد عبد الرزق إلى ذيوع الطلاق إلى حد بعيد في مصر المملوكية[١٨].

ويشيع هذا الربط بين التحديث وتعارضه مع التقليدية من ناحية والنمو المتسارع لمعدلات الطلاق في البدان العربية الخليجية. ربما يلقي ما كان يحدث في مصر بظلال شك على هذا الربط. فلعل الطلاق كان أكثر شيوعاً في مجتمعات ما قبل النفط الخليجية مما يُعتقد الأن، وربما يمكن أن يعزى هذا الربط إلى النزعة اللاتاريخية للدراسات التي تناولت الموضوع. وللأسف لا يورد لوريمر في مؤلفه الموسوعي عن تاريخ الخليج[١٩] ولا بلجريف[٢٠] في يومياته عن الحياة في البحرين على مدار ثلاثة عقود كلمة واحدة عن الزواج والطلاق في مجتمعات الخليج. وبالنظر إلى أن عقود الزواج والطلاق لم تكن مسجلة كتابة أو محفوظة، فإن التحقق التاريخي من هذه الفرضية يظل أمراً

عسيراً، بيد أن الاعتماد على تسجيل التاريخ الشفاهي يمكن أن يسهم كثيراً في فهم الكثير من الأمور المستغلقة على الفهم فيما يتعلق بظاهرة الطلاق في مجتمعات الخليج. قصارى القول، أن الحديث عن ارتفاع معدلات الطلاق في بلدان الخليج لا ينبغي أن يتجاوز تاريخياً تلك اللحظة التي بدء فيها جمع إحصاءات بصورة منتظمة عن الظواهر الديموجرافية. فلربما كانت مجتمعات الخليج العربية أقل تماسكاً مما نتخيل الأن وعليه يبقى الادعاء بأن الأمور لم تكن كذلك في الماضي مجرد إدعاء لم يتم التحقق منه. ومن هنا فإن طرح هذه القضية والنظر فيها أمر جدير بالاعتبار، إذا ربما يغير من الكثير من توجهات تفسير الظاهرة.

يبقى صحيحاً، مع ذلك، القول بأن عملية التحول هذه لم تقتصر على البنية الاقتصادية والاجتماعية العامة فقط، بل أنها مست وتمس الأسرة بصورة مباشرة. فالأسرة الخليجية نفسها تمر بمرحلة تحول، وهي تشهد خلال هذه المرحلة قدر كبير من عدم التوازن في الكيفية التي يتم بها التفاوض حول المطالب والتطلعات والتوقعات النابعة من عملية التحديث والتي تُعمل آثارها فيما وراء المعايير التقليدية التي كانت سائدة منذ جيل مضى. لقد عنى التحديث من بين ما عنى، تراجع وضعف بنى الأسرة الممتدة حيث شرع المتزوجون الجدد في العيش في ظل أسر نووية. وفي سياق هذا التحول نحو النووية ضعفت قيم الأسرة الممتدة التي تؤكد على ضرورة احترام الروابط الزواجية والتضحية بالمصالح الفردية لحساب الجماعة[٢١].

كما أدي التحديث إلى تغير الأدوار التي تلعبها المرأة وفتح أمامها بدائل جديدة الأمر الذي أفضى إلى تميع المشاعر التقليدية تجاه الزواج بوصفه مؤسسة تتسم بالديمومة أو التأبيد وغير قابلة للتغير. فالعديد من النساء اليوم في مجتمعات الخليج حصلن على قدر مماثل من التعليم يضاهي ذلك الذى حصل عليه أزواجهن إن لم يفقنه، كما أنهن يعملن في وظائف تتسم بالدوام الكامل. النتيجة المترتبة على ذلك، أن العديد من النساء أصبحن يشعرن بالاستقلال المادي والاجتماعي والنفسي. وقد أفضى ذلك،

في تفاعله مع ضرورات البيئة الحضرية إلى اطلاق العنان لتغير الأدوار النوعية الاجتماعية داخل منزل الزوجية أو على الأقل إلى تغير توقعات النساء من أزواجهن[٢٢]. بالإضافة إلى ذلك، لم تواكب كل ذلك قدرة الرجال على التكيف مع التغيرات التي طرأت على دور المرأة، حيث وضعته هذه التغيرات في موضع الخاسر ، فأصبح أكثر تحفزاً كفرد وجماعة اجتماعية للحفاظ على مصالحه التاريخية. ويمثل كل ذلك تحدياً يواجه الأسرة وقدرتها على الاستمرار.

وفيما يبدو أن ثمة ارتباط بين تعاظم تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل من ناحية، وتزايد معدلات الطلاق في مجتمعات الخليج من ناحية أخرى. بيد أن تأثير هذين المتغيرين على السلوك الزواجي والطلاق لم يتم توثيقه بشكل جيد بالنظر إلى ندرة البيانات. إلا أن الملاحظات تميل إلى القول بوجود ارتباط بين هذه التطورات وبين ظاهرة الطلاق وأنها تلعب دور في تحول نظام الزواج وقرار الزوجين بالطلاق. فقد ترتب على مشاركة المرأة في سوق العمل توسع في فرص الحراك أمامها كما أن استقلالهن المادي يجعلهن أكثر حزماً ويزيد من توقعاتهن وما يردنه ويستحققنه من علاقة طويلة الأمد كالزواج[٢٣].

ويشير النذر اليسر مما هو متاح من بيانات وبحوث إلى بعض التغيرات التي يواجهها الأفراد في محاولة التكيف مع التحولات التي تطرأ على أدوارهم التقليدية. ففي الكويت، على سبيل المثال، تشير البيانات إلى وجود ارتباط مباشر بين تزايد معدلات الطلاق ومستوى تعليم الزوجة في حين لا يوجد مثل هذا الارتباط بين مستوى تعليم الزوج والطلاق. فحيثما يكون الزوج حاصلاً على مؤهل جامعي ترتفع احتمالات الطلاق حال كون الزوجة متعلمة تعليماً ابتدائياً من ١% إلى ١٠% حال أنها تلقت تعليماً متوسطاً ثم إلى ١٨% إذا ما كان تعليمها ثانوياً وتصل إلى ٢٣% في حالة حصول الزوجة على

شهادة أعلى من الثانوية وأقل من الجامعية، وتصل إلى ما يزيد على ضعف ذلك إذا ما كان كلا الزوجين حاصل على تعليم جامعي (٤٧%)[٢٤].

ويرتبط ارتفاع مستوى تعليم المرأة في مجتمعات الخليج العربية بالمشاركة في قوة العمل، وما يصاحب ذلك من كسب. وقد ترتب على ذلك نشأة تيارين اجتماعيين مختلفين بل ومتناقضين أثرا بدورهما في كل من معدلات الزواج والطلاق. فمن ناحية، تصبح النساء العاملات مستقلات مادياً مما يفضي إلى تعاظم ما تتمتع به من قوة في مواجهة زوجها الذي تراجع دوره ككاسب وحيد للدخل الذي يؤمن معيشة الأسرة. وبالتالي فهي تود المشاركة في عملية صناعة القرار الأسري الذي يرى فيه الرجل انتقاصاً من، إن لم يكن تهديداً، لسلطته التقليدية. ومن هنا قد ينشأ الصراع بين طرفي العلاقة الزواجية. ومن ناحية أخرى، تلعب هذه العوامل المتغيرة دوراً كعنصر لعدم الاستقرار على المدى القصير. فمع تكيف الأفراد والأسر للأدوار الجديدة للمرأة، سيتطور فهم جديد لفكرة المساواة بين المرأة والرجل الأمر الذي يمكن أن يترتب عليه رسوخاً للزواج ومن ثم يفضي إلى تراجع معدلات الطلاق.

والواقع أن هناك من البيانات ما يوحي بالفعل بمزيد من التوجه نحو قدر أكبر من الاستقرار في مؤسسة الزواج في مجتمعات الخليج العربية. فمع تعاظم المتطلبات الاقتصادية للحياة الحديثة، يميل عدد متزايد من الرجال إلى البحث عن إمرأة عاملة يمكنها المساهمة في تحمل أعباء تكلفة الحياة الأسرية من خلال مساهمتها بدخلها في نفقات الأسرة للزواج منها. مرة أخرى، تشير البيانات الرسمية المتاحة عن وقائع الطلاق في الكويت في عام ٢٠٠٧ إلى أنه بينما وقعت حالات طلاق بين ٤٦% بين الأزواج العاملين، فإن هذه النسبة ترتفع إلى ٥٤% في حالة ما إذا كانت الزوجة لا تعمل[٢٥]. وتظهر البحوث في السعودية أن أغلبية الرجال يفضلون الاقتران بإمرأة عاملة، وبخاصة إذا ما كانت تعمل في وظيفة رسمية ثابتة[٢٦].

٣- الطلاق كمشكلة اجتماعية في مجتمعات الخليج العربية: الآثار

ينطوي القول بأن ظاهرة ما تمثل "مشكلة" علي بعدين على الأقل: الأول هو حكم قيمي سلبي عليها، والثاني هو أن هذه المشكلة تقتضي حلاً أو حلول. وفيما يتعلق بالأول يمكن التساؤل عمن هي الأطراف التي تعتبر هذه الظاهرة مشكلة بالنسبة لها أو الوحدات الاجتماعية التي تنظر إليها باعتبارها مشكلة. أما فيما يتعلق بالبعد الثاني، فإنه يتطلب التساؤل عن الأسس التي ستبنى عليها هذه الحلول. ومن المستقر عليه في هذا المقام الأن أن السياسات الاجتماعية والعامة يجب أن تستهدي بمعرفة علمية دقيقة عن طبيعة الظاهرة التي يتم التعامل معها. وفيما بقضية الطلاق، وبالنسبة لأول هذين البعدين، فثمة عدد من المستويات أو الوحدات التحليلية التي يمثل الطلاق مشكلة بالنسبة لها، فهناك أولاً الزوجين اللذين خبرا الواقعة وأطفالهما، وهناك ثانياً عائلتا الطرفين المطلقين، وثالثاً مجتمعهما الآني المباشر من أصدقاء ومعارف ومن إليهم، أي مجتمعهما المحلي، وأخيراً، هناك المستوى المجتمعي العام أو ما يمكن أن نطلق عليه مستوى التحليل الاجتماعي الموسع.

ونعرج أولاً، وفي عجالة على الآثار الاجتماعية للطلاق على أطرافه الأولية. وعلى الرغم من أن البيانات المتعلقة بالطلاق بيانات جلية ومباشرة إلا أن هناك فقر واضح في البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة عليه على كافة المستويات أو الوحدات التحليلية المشار إليها أعلاه. وقد ركزت دراسات الطلاق، سواء في المجتمعات المتقدمة أو النامية، في أغلبها، على الآثار المباشرة للطلاق على أعضاء الأسرة التي شهدت خبرة الطلاق وبخاصة على المرأة والأطفال، وبدرجة أقل على الأزواج. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن ثمة اجماع بين الدراسات على الآثار السلبية للطلاق في المجتمعات الإنسانية على الأطفال بصفة خاصة.

وفي مجتمعات الخليج العربية، تشير الأدبيات المتاحة إلى الآثار المدمرة للصراعات بين الوالدين والطلاق على النمو النفسي والوجداني للأطفال. الأمر الذي يفضي إلى العديد من المشكلات السلوكية والاكتئاب وتدني الآداء الدراسي، والادمان والإنحراف والسلوك الإجرامي. ففي الكويت وطبقاً لتقرير لوزارة التخطيط نشرته جريدة كويت تايمز، يعاني ٦٠% من أطفال المطلقين من مشكلات نفسية ويظهرون سلوكاً عدوانيا. وقد أظهرت دراسة اجراها عبدالله الفوزان على عينات من المجتمع السعودي أن ٩٠% من حالات إيذاء الأطفال ناتجة عن سوء معاملة الأم والأب المنفصلين، حيث تأتي في المرتبة الأولى من وسائل إيذاء الأطفال، متبوعة بالتحرش الجنسي، ثم الإهمال[٢٧]. ودرس صالح الساني تأثير التفكك الأسري والبيئة العدائية داخل البيت التي تصاحب الطلاق في المعتاد على الأطفال والشباب وانتهي في بحثه إلى أن عدم الاستقرار الأسري إبان مرحلة الطلاق بما في ذلك اكتئاب الوالدين، وفقدان الأمل والتوتر والمشكلات الأخرى قد جعلت أطفال هذه الأسر أكثر عرضة لإنحراف الأحداث والتشرد وإدمان تعاطي الكحوليات والمخدرات[٢٨]. وفي قطر كشفت دراسة قام بها خبراء المجلس الأعلى للأسرة عن أن أطفال الأسر التي تفككت نتيجة للطلاق يعانون اكثر من غيرهم من الافتقار إلى التعاطف الوجداني، والرفاه، وأن لديهم درجة أكبر من النزوع إلى الإنحراف[٢٩].

وربما تعاني المرأة المطلقة في مجتمعات الخليج العربية أكثر من غيرها من الطلاق. ففي هذه المجتمعات تمنح القوانين سلطات شبه مطلقة للذكور من أعضاء الأسرة على الإناث. ونتيجة لذلك تصبح المطلقات عرضة للعديد من مظاهر التمييز ضدهن في الأمور الأسرية، كما يجدن أنفسهن أكثر تضرراً بسبب قوانين الأحوال الشخصية الحاكمة لكل من الزواج والطلاق السائدة في بلدان الخليج والتي تفتقر إلى عدم وجود آليات تحقق وتتحقق من تنفيذ القوانين المعنية بحقوق المرأة الشرعية. كما تعاني المطلقة من نظرة المجتمع إليها، حيث يلقي عليها اللوم في فشل العلاقة الزوجية، فتلاحقها التهم

والهمز واللمز والنظرات المملوءة بالشك والريبة، وتعتبرها نسبة كبيرة من الرجال فريسة، بل وتحاصرها النساء اللواتي يخشين على أزواجهن منها، بما يفضي إلى عزلها اجتماعياً.ومع ذلك، يبدو أن هناك قدراً من التغير في الاتجاهات حيال المطلقات في المجتمع الخليجي. فوفقاً لمأذون منطقة الخرج بالمملكة العربية السعودية الشيخ نايف بن ناصر القحطاني، تزايد إقبال الشباب على الزواج بالمطلقات في الفترة الأخيرة، حيث أشار إلى أن هذه النسبة تصل الى ٣٠%، وهو يرجع السبب في ذلك إلى أن بعض الشباب ينظر إلى المطلقة على أنها أكثر خبرة في الحياة مما يمنع كثيراً من المشكلات الأسرية، بيد أنه يؤكد أيضاً أن الأهل والعادات تقف حائلا دون الزواج بمطلقة[٣٠].

ولا تغيب المعاناة الاقتصادية للمرأة المطلقة عن الصورة. ففي العديد من الحالات يرفض الأزواج السابقين سداد مستحقات النفقة، ونفقة الأطفال بما يضع المرأة المطلقة في موقف عسير. وإذا ما كان لدراسات الحالة من دلالة فلنأخذ حالة أنوار وهي إمرأة سعودية مطلقة تبلغ من العمر ٢٥ سنة، ولديها طفلة (٤ سنوات): "يرفض مُطلقي أن يعطيني حقوقي كأم – أن يدفع نفقة إبنته. والأن أنا أعمل يومياً كنادلة في مركز للنساء بالرياض من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الخامسة مساءاً لقاء راتب شهري يبلغ ٢٥٠٠ ريال سعودي. وأنا أعيش مع والدتي وقد تقدمت إلى إحدى المنظمات النسوية غير الهادفة للربح في مدينة الرياض فساعدوني في العثور على هذه الوظيفة...ومع ذلك، فأنا آمل في الحصول على تدريب جيد في مجال أخر وأن أعمل في وظيفة أفضل"[٣١]. ولا يقتصر هذا الأمر على النساء الخليجيات، بل يشيع أيضاً في أوساط الوافدين. وتمثل حالة وردة وهي إمرأة من إحدى بلاد المغرب العربي كانت قبل زواجها تعمل في الإمارات، وتزوجت من مصرى أساء معاملتها فطلقت منه بعد أن أنجبت طفلين منه، وتزوج هو مرتين بعدها، ثم توفى إلى رحمة بارئه. وبحكم كون الولدين كانا قُصراً حال وفاة والدهما فقد انتقلت الوصاية الشرعية إلى العم المقيم في مصر. وعليه أصبح

ميراثهما تحت سيطرته، وحال بينهما وبينه إلى أن يبلغا سن الرشد (ما زالا دون سن الرشد حتى اليوم) ولما كان العم عضواً بارزاً في جماعة الإخوان المسلمين فقد وضعت أمواله تحت الحراسة مما عقد قضية ميراث الولدين، وأدخلهما في متاهات سياسية لاقِبل لهما بها[٣٢].

ليس ثمة شك في أن وقع الطلاق أكثر عنفاً على المرأة منه على الرجل، ولكنه لا يبقى بمنأى عن آثاره السلبية. بيد أن الدراسات الاجتماعية قد أغفلت– بحكم كونه الطرف الأقوى في العلاقة– دراسة آثار الطلاق على الرجل. فما من شك أن الرجل المُطلِق يشعر هو الأخر بمثل هذه الآثار. فالرجل بعد الطلاق غالباً ما يجد نفسه وحيداً، نتيجة طبيعة العلاقات الاجتماعية التي يبنيها حوله، فهو يشعر بالخيبة لفقدان دوره كأب وزوج، ويُصدم نتيجة شعورة بالمسؤولية لانهيار العائلة، إضافة إلى عدم السماح له قانوناً بحضانة الأولاد في معظم الأوقات إلا في سن متأخرة للأبناء مما يفقده الكثير من احساس الأبوة• وللأسف، ليس لدينا دراسة عربية واحدة تناولت هذا االموضوع على الرغم من أن الطلاق علاقة اجتماعية، وأي علاقة اجتماعية لابد لها من طرفين على الأقل.

وكما أغفلت دراسات الطلاق الاهتمام بالرجل المُطلِق أغفلت أيضاً تماماُ آثاره المجتمعية العامة على مستوى الوحدات الاجتماعية الأخرى وبخاصة على الانفاق والموازنة العامة للدولة. إن منظور متكامل لدراسة الطلاق وآثاره لابد له أن يأخذ بعين الاعتبار تعددية مستويات التأثير المختلفة. ونسعى فيما تبقى لنا من حيز في هذه الورقة واستناداً إلى ما توصلت إلية دراسات وبحوث الطلاق والتفكك الأسري في البلدان المتقدمة إلى تطوير اطار مقترح لدراسة الآثار الاجتماعية للطلاق من مثل هذا المنظور. ويركز هذا لمنظور على الأبعاد الاجتماعية–الاقتصادية للطلاق وهو يميز ما بين ما يمكن أن نطلق عليه الآثار الخاصة والآثار العامة للطلاق. ونكتفي هنا بطرح أبعاد المنظور دون الدخول في منهجيات تقدير التكلفة الاجتماعية الاقتصادية للطلاق في مجتمعات

الخليج إذ يقتضي ذلك توفر بيانات أكثر تفصيلاً على مستويي التحليل الاجتماعي–الاقتصادي المصغر والمكبر.

٤– بماذا تخبرنا الأدبيات المقارنة عن الطلاق؟

١.٥ الآثار الخاصة للطلاق

١.١.٥. تأثيرات الطلاق على دخل الأسرة والدخل الفردي

تتبدى التأثيرات الخاصة للطلاق أول ما تتبدى في تأثيرها المباشر على الدخل الفردي. وتشير الدراسات المبكرة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تدهور مستوى معيشة المرأة بعد الطلاق بدرجة كبيرة. وتقدر هذه الدراسات هذا التدهور بما يتراوح بين ٢٧% و٧٠%[٣٣]. ومن ناحية أخرى، وجدت الدراسات أن الرجال لا يواجهون مثل هذه الآثار السلبية على الدخل، بل أنهم في الحقيقة قد يشهدون تحسناً في مستويات معيشتهم. وفي معرض تحليلهما للأسباب التي تؤدي إلى تدهور دخل النساء المطلقات بصورة غير متساوقة بالمقارنة مع الرجال، ومن خلال تحليلهما للبيانات والأدبيات المتاحة، يتوصل هولدن وسموك إلى الاستنتاج التالي "ترجع معاناة النساء فيما بعد الطلاق إلى عدد من العوامل المتداخلة التي عادة ما تكون مرتبطة ارتباطاً شكليا ومصطنعاً مع واقعة الطلاق. وعلى وجه التحديد، تقسيم العمل خلال فترة الزواج، والأجر الأدنى للمرأة خلال وبعد تحلل الزواج والافتقار إلى أساليب ملائمة للتحول لمرحلة ما بعد الطلاق، بما يعني أنه ما لم تعكس مبادرات السياسات الاجتماعية التغيرات في الأدوار المهنية للمرأة والمساواة بين الرجال والنساء في المسؤولية عن الأبناء (داخل وخارج اطار الزواج) فإن المستقبل الاقتصادي للنساء اللواتي سبق لهن الزواج تبقى غير مبشرة[٣٤]. وفي حالة مجتمعات دول الخليج العربي، ربما يحد من هذه الآثار أن المرأة المطلقة، وبخاصة إذا ما كانت شابة، تعود في أغلب الأحوال إلى منزل أهلها. بيد أن مثل هذا المسلك يعتمد على المرحلة التي تمر بها المرأة المطلقة في دورة حياتها.

ويتوصل بومان إلى نتائج مماثلة في معرض مقارنته للقوة الشرائية للنساء المطلقات قبل وبعد الطلاق فيما بين عامي ١٩٩٠– ١٩٩٩ في هولندا، حيث وجد أن القوة الشرائية للنساء المطلقات تتدهور بمقدار ٢٣% مقارنة بما قبل الطلاق في حين تتزايد تلك الخاصة بالرجال بمقدار ٧%. كما وجد أيضاً أن القوة الشرائية للمتزوجين قد تزايدت خلال الفترة نفسها بمقدار ٣%[٣٥].

وعلينا أن نتذكر أن هذه البحوث وتقديراتها تستند إلى أساليب معاملات الارتباط الإحصائية، ومن ثم فإنها لايمكن أن تؤسِسْ أو أن يتم التعامل معها كعلاقات سببية تتعلق بالعلاقة بين الطلاق ودخل المرأة. وقد انتُقِدت هذه الدراسات لهذا السبب على وجه التحديد. ومع ذلك، فقد سعى الاقتصاديون إلى تجاوز هذا النقد باستخدام أساليب منهجية متنوعة من بينها استخدام أسلوب المتغيرات الآداتية Instrumental Variables. وفي هذا الصدد، وجدت الدراسات أن احتمالات الطلاق تتزايد إذا ما كان الطفل المولود أولاً أنثى، كما أن احتمالاته تتزايد إذا ما كانت المرأة تنتمي إلى أسرة معيشية ذات دخل شديد التدني أو بالغ الثراء. وتشير الشواهد الإمبريقية إلى أن بعض النساء يتمكن من خلال النفاذ إلى بعض الموارد كنفقة الأطفال، والمخصصات الحكومية للرفاه، وزيادة فرص العمل بعد الطلاق من الحصول على دخل كاف، في حين أن بعضهن وبخاصة النساء الفقيرات لا ينجحن في ذلك. وتجد دراسة أننت وميتشلز أن انهيار الزواج الأول يزيد من احتمالات عيش النساء في أسر يقل دخلها السنوي عن ٥٠٠٠ دولار سنوياً من ٥% إلى جوالي ٥٠% مقارنة بالنساء اللواتي ما زلن يعشن في ظل زواجهن الأول[٣٦]. ومن هنا تتوصل الدراسات التي اعتمدت أساليب التحليل السببية إلى أنه في حين أنه ليس للطلاق تأثير على متوسط الدخل إلا أنه يزيد من الفقر وعدم المساواة بين الرجال والنساء.

وقد صاغت دراسة سموك ومانيج وجابتا نموذجاً تصورياً حول الكيفية التي سيتبدو عليهاا الدخل الفردي للمرأة والأسرة إذا ما تزوجت المرأة المُطلَقة مرة أخرى، وإذا ما

طُلِقت النساء المتزوجات. وقد أخذوا في ذلك بعين الاعتبار مشكلة أن نفس العوامل التي تؤثر في احتمالات الطلاق هي ذاتها التي تؤثر في مستويات الدخول. وقد وجد ثلاثتهم أن الزواج ثانية للمطلقات سوف يؤدي إلى تأثير إحصائي معنوي وإيجابي على كل من دخل الأسرة والاحتياجات المتوقعة لنسبة الدخل. وقد قدروا أن دخل المرأة المطلقة سيرتفع من ١٧,٨٤٠ دولار سنوياً إلى ٣٨,٣٦٥ دولاراً إذا ما عاودت الزواج، وأن دخل المرأة المتزوجة سوف ينخفض من ٥١,٩٧٦ دولاراً سنوياً إلى ١٦,٩٤٢ دولار إذا ما طُلِقت. كما قدر الباحثون أن الاحتياجات المتوقعة لنسبة الدخل سوف تتزايد من ١.٦ إلى ٣.٥ إذا ما عاودت النساء الزواج وتتناقص من ٣.٩ إلى ١.٦ إذا ما طُلِقت النساء المتزوجات[٣٧]. وتشير هذه الاستنتاجات إلى هشاشة وضع النساء الاقتصادي خارج نطاق الزواج أو إذا ما انهار زواجهن نتيجة للطلاق.

٢.١.٥. تأثيرات الطلاق على الأطفال وعدم استقرار البنى الأسرية على المدى الطويل

ينبع الأثر التالي المهم للطلاق من تأثيره في بنية الأسرة وأثر ذلك على الأطفال. فتأثيرات الطلاق والميلاد خارج نطاق الأسرة بسببه (أي بسبب الطلاق) يؤثر في الأطفال من خلال تأثيره السلبي على مستويات الدخول، بالإضافة إلى العديد من القنوات الأخرى. فوجود زوجين من الجنسين يساعد الأطفال على تعلم تقدير قيمة الاختلافات السلوكية النوعية الاجتماعية. وينطوي هذا على القول بأن غياب الأب، وبخاصة في المراحل المبكرة من العمر، وبخاصة بالنسبة للصبية، يؤثر في الطفل وطبيعة المنتج البشري الذي يخرج إلى المجتمع. فالوالدين مصدر مهم من مصادر رأس المال الاجتماعي. وتوضح الأدبيات السياسية والاقتصادية أهمية رأس المال الاجتماعي وتأثيره في المخرجات الاقتصادية. ومن هنا فإن غياب أحد الوالدين بوصفه نموذجاً للأدوار يمكن أن يكون له تأثيراته السلبية على نمو الطفل وسلوكه. بالإضافة إلى ذلك، يساعد التعرض للتفاعلات بين الوالدين في بيئة من العلاقات السوية، الأطفال على تنمية

مهارات التفاعل البيني، مثل الإتصال والتعاون وأساليب حل الصراعات. وقد يفتقر الأطفال الذين يتعرضون لنماذج أدوار منقوصة إلى المهارات التي يحتاجونها لكي يلعبوا أدوارهم بصورة سليمة اجتماعياً كبالغين، ومن ثم قد يصبحوا أقل نجاحاً في أدائهم الدراسي، وفي عملهم، وفي علاقاتهم الشخصية المستقبلية. ولعله من الممكن تحديد تأثيرات الطلاق على الأطفال في أربعة مجالات أساسية:

- **احتمالات الفقر نتيجة تراجع دخل الأسرة**
- **الانجاز التعليمي**
- **المشكلات السلوكية ونمو الطفل**
- **التأثيرات على القرارات المستقبلية كوالدين وأعضاء في المجتمع.**

١.٢.١.٥ احتمالات الفقر الناتجة عن تفكك الأسرة

تعني تأثيرات تدهور الدخل الناجمة عن الطلاق أن الأطفال الذين يولدون أو ينشأون في أسر ذات عائل واحد قد يكونون أكثر عرضة للفقر. وثمة دلائل متنامية تشير إلى وجود اقتران بين تحلل الزواج ومخاطر فقر الأطفال. ففي الولايات المتحدة، وجد أن الأسر التي تترأسها نساء لديها أطفال تزيد احتمالات أن تكون أكثر فقراً بخمس مرات بالمقارنة بالأسر الزواجية (٨.٧%مقارنة ب ٤٤.٨% على التوالي)، وأن متوسط دخلها يمثل حوالي ثلث نظيراتها الزواجية (١٥,٤٠٠ مقارنة ب ٤٤,٦٠٠ دولار سنوياً بأسعار ١٩٨٩)[٣٨].

وفي هولندا، كانت نسبة الأسر الزواجية التي يعمل فيها الزوجين والتي يعاني أطفالها من احتمالات السقوط في جب الفقر تبلغ ١.٨%، بينما ترتفع هذه الاحتمالات إلى ٢٣% و٥٦% بين الأسر ذات العائل الواحد وتلك التي لا يعمل فيها أي من الوالدين على التوالي. وقد قُدر في عام ٢٠١٠ أن حوالي ٣٢٧ ألف قاصر يعيش في فقر نسبي في هولندا من بينهم جوالي ١٠٠,٠٠٠ ينتمون إلى أسر مفككة[٣٩].

٢.2.1.5 التأثيرات على الانجاز التعليمي

ثمة تراث متعاظم من الدراسات التي تؤكد على العلاقة بين المخرجات التعليمية وبنية الأسرة. (الأسرة الزواجية، الأسرة ذات العائل الواحد، والأسر المختلطة –غير طبيعية الوالدين، كأسر الزواج الثاني، وحالات التبني) التي ينشأ فيها الأطفال. وتشير نتائج هذه الدراسات إلى أن الأبناء الذين ينشأون في أسر مفككة أقل احتمالاً من أن يواصلوا تعليمهم الثانوي والجامعي[٤٠]. ويقدر ماكلنهان، وجينثر وبولوك في دراستيهما أن احتمال التسرب الدراسي من المدرسة الثانوية يتزايد إلى ٤٢% و٧٠% بالنسبة للبيض والسود على التوالي حال تفكك الأسرة[٤١]. وفي السويد يتوصل يوهانسون وجاهلر إلى أن الأطفال الذين يأتون من أسر مفككة يتخلفون دراسياً عن أقرانهم من الأسر الزواجية بعام دراسي كامل[٤٢]. وعادة ما لا تأخذ الدراسات المشار إليها أعلاه بعين الاعتبار العوامل التي قد تؤثر بالتوازي في بنية الأسرة والمخرجات التعليمية للأبناء، ومن ثم يجب النظر إليها بوصفها تعبر عن علاقات اقتران عوضاً عن كونها علاقات سببية بين المتغيرين.

ولتجاوز هذا العوار، حاول العديد من الدراسات أن تأخذ بعين الاعتبار التاثيرات غير الملاحظة لبنية الأسرة التي قد تؤثر في المخرجات التعليمية للأطفال. وتتسم النتائج التي توصلت إليها الدراسات في هذا الصدد بعدم الاتساق أو غياب الاجماع فيما بينها، حيث يجد كل من إيمريش وفرانشيسكوني[٤٣]، وكيس ولين وماكلنهان[٤٤]، وايفنهاوس ورايلي[٤٥]، في بحوثهم أن لبناء الأسرة تأثيرات ذات معنوية إحصائية على المخرجات التعليمية للأبناء. وعلى العكس من ذلك، لا يعثر بيوركلوند وساندستروم على اثر إحصائي معنوي لبنية الأسرة على المخرجات التعليمية للأبناء[٤٦].

وربما يكون من المنطقي في بلد كالنرويج، وهو بلد يتميز بنظام سخي للإعانات الأسرية المقدمة للأسر التي تفككت نتيجة الطلاق، العثور على أثر محدود للتفكك الأسري على المخرجات التعليمية، بيد أن ستيل ورشتون وكرافدال يتوصلون في دراستهم

إلى أن خبرة تحلل الأسرة بسبب الطلاق ترتبط بمستويات أدنى من الأداء والانجاز التعليمي عند الأبناء وأن هذه الأثار يتراجع تأثيرها ويبهت مع عمر الطفل عند الطلاق. ومع ذلك فهم يتوصلون إلى أن خبرة الطلاق تؤثر بنسبة تتراوح ما بين ٦% و١٣% في احتمال تحقيق الأبناء لعملية انتقال ناجح من مرحلة الدراسة المتوسطة إلى المرحلة الثانوية. وقد تم العثور على أثار مماثلة في بلدان كالولايات المتحدة وبلدان أخرى[٤٧]. وبالنظر إلى أهمية التعليم في تحديد مستوى الدخل المستقبلي ومخرجات سوق العمل فإن الآثار السلبية للطلاق على الانجاز التعليمي تمثل مكوناً مهما من التكلفة المجتمعية للطلاق.

٣.٢.١.٥ التأثيرات على سلوك ونمو الطفل

يعتبر فهم تأثيرات البنية الأسرية على سلوك الطفل ونموه العقلي عاملاً جوهرياً في فهم وتقدير التكلفة والمنفعة المقترنة بالأشكال المختلفة للأسرة. وقد وجد أن الأطفال الذين ينتمون إلى أسر مفككة (مطلقة) أكثر عرضة للمعاناة من صعوبات تعليمية، ومستويات أعلى من الاضطرابات الوجدانية والنفسية والمشكلات السلوكية[٤٨]. وبالمثل ثمة ارتباط بين الأسرة الواحدية الوالدين وبين السلوك الجانح لدى الأطفال والأحداث[٤٩]، وتعاطي المخدرات والكحول والتدخين والسلوك الجنسي للأبناء المراهقين والتقدير المتدني للذات[٥٠]، والتسرب الدراسي من المدرسة الثانوية[٥١]، والعمر الأصغر عند ترك منزل الأسرة قبل الزواج[٥٢]، والنشاط الجنسي المبكر[٥٣]. تكشف دراسة أجراها كل من أليسون وفرستنبرج عن أن تحلل الزواج يمارس تأثيرات عميقة وطويلة الأمد على سلوكيات الأطفال وتوترهم النفسي.

وقد درس كارلسون وكوركورن تأثيرات بناء الأسرة على المخرجات السلوكية والمعرفية واستخدما في ذلك دليل المشكلات السلوكية **Behavioral Problems Index** كمؤشر موضوعي لقياس سلوك الطفل. ويشتمل هذا الدليل الذي طوره زيل وبيترسون على ٢٨ مقياساً لتكيف الأطفال والمشكلات السلوكية التي قد يبديها الأطفال اعتباراً

من سن الرابعة فأكبر على مدار ثلاثة أشهر. وقد وجد الباحثان أن الأطفال الذين يأتون من أسر زواجية قد سجلوا خلال فترة الدراسة ٥١.١٧ نقطة على المقياس مقابل ٦٦.٢٤ بالنسبة لأولئك الذين يأتون من أسر ذات عائل واحد[٥٤]. وبالمثل، وجد الباحثان أن الأطفال الذين كان لديهم والدين طوال فترة الدراسة قد حققوا درجات تبلغ ٥٩.٣٧ و٦٤.٧٨ في اختبارات الحساب والقراءة على التوالي مقارنة ب ٤٢.٥٨ و ٤٧.٥٠ في المتوسط وعلى الترتيب بالنسبة للأطفال الذين أتوا من أسر ذات عائل أوحد.

وتكشف دراسة بلوم وزملاؤه حول السلوك الخطر لتلاميذ السنوات الدراسية ٧–٨ و٩–١٢ (المراهقين) أن السلوكيات الخطرة في مثل هذه المراحل والتي تتمثل في تدخين سيجارة واحدة على الأقل خلال ال ٣٠ يوماً الماضية، وتعاطي الكحوليات خلال الإنتي عشر شهراً السابقة على إجراء الدراسة والتفكير في أو محاولة الإنتحار واستخدام السلاح في المواقف العنيفة وممارسة الجنس عن وجود فروق معنوية إحصائياً على كافة الأبعاد المذكورة بين المراهقين الذين ينتمون إلى أسر ذات عائل واحد وتلك ذات الوالدين[٥٥]. وتشير الدراسة بوضوح إلى أن الطلاق يمكن أن يؤدي إلى مشكلات سلوكية ويزيد من احتمالات السلوك الخطر بين المراهقين.

وقد أشارت الأدبيات المتراكمة الرائدة التي انجزها هكمان وتلك التي تستلهم تراث الاقتصاد الماركسي كدراستي باولز وجينتيس[٥٦]، وإدواردز[٥٧] إلى أهمية المهارات غير المعرفية وتأثيرها في مخرجات سوق العمل. فقد أوضحت هذه الدراسات في سياق الولايات المتحدة أن نفس المتغيرات المتعلقة بالمستوى المنخفض في القدرات التي تفسر السلوك المنحرف هي ذاتها التي تفسر الاختيارات الدراسية والأجور والتشغيل وخبرة العمل والاختيار المهني.

ويشير الارتباط القوي بين هذه العوامل إلى أن الطلاق قد يكون له تأثيرات سلبية على القدرات والمهارات غير المعرفية ، ومن ثم يجعل الأفراد أكثر عرضة لكل من

السلوك الخطر والمخرجات المتدنية لسوق العمل. وقد تم أيضاً تفحص التأثير المحتمل للسلوك إبان مرحلة الطفولة على المخرجات الفردية في سوق العمل بواسطة عدد من الدراسات[٥٨]. وفي هذا المقام درس كل من لي وميلر وهيث تأثيرات المشكلات السلوكية للطفل على التشغيل والأجور. وقد وجدوا أن كل من الذكور والإناث الذين عرفوا عدداً كبيرا من خبرات السلوك المعوج خلال فترة طفولتهم تقل احتمالات تشغيلهم بنسبة ٣% و١% على التوالي مقارنة بالأخرين الذين لم يمروا بمثل هذه الخبرات السلوكية المنحرفة. ومن ناحية أخرى، وجدوا أن السلوك الإشكالي خلال مرحلة الطفولة لا أثر له على مداخيل الذكور بينما يُقلل من دخول الإناث بنسبة ٤%[٥٩].

الجانب الأخر الذي يمكن أن يتأثر بخبرة الطلاق في حياة الأطفال هو الميل إلى السلوك الإجرامي. وقد توصلت دراسة قام بها فان درراكت إلى أن أبناء الطلاق أكثر عرضة لارتكاب أفعال إجرامية بثلاث مرات من أقرانهم الذين يأتون من أسر متماسكة. فقد كان متوسط احتمال أن يقوم طفل من أسرة متماسكة بعمل مُجَرمْ قانوناً يبلغ ١% في حين يرتفع إلى ٣% بين أبناء الزوجين المطلقين[٦٠]. وترجع أسباب احتمال ارتفاع القيام بأعمال إجرامية بين أطفال الطلاق إلى القدر الأقل من إشراف البالغين عليهم، وتدهور الثبات النفسي لديهم، وانخفاض دخل الأسرة الأحادية الرئيس بما يدفع بها إلى سكنى الأحياء الفقيرة حيث تتزايد مخاطر الأنشطة الإجرامية. ومن هنا فإن وقائع الطلاق تزيد من احتمال انخراط الأطفال في سلوكيات إجرامية الأمر الذي يدفع بمعدلات الجريمة في بلد ما إلى الارتفاع. وقد توصل تحليل أجرها مجلس الشباب في بريطانيا لعدد ٤٠٠٠ حدث إلى أن ٧٠% منهم أتوا من أسر مفككة[٦١].

وقد قدرت جملة تكلفة الجريمة في هولندا عام ٢٠١١ بحوالي ٣١,٦٤٩ مليون يورو، وتقدر تكلفة جرائم أبناء الطلاق فيها بحوالي ٤.٣% منها، أي حوالي ١,٣٦٠ مليون يورو[٦٢]. وفي بريطانيا ووفقاً لتقديرات مؤسسة العلاقات، بلغت تكلفة الجرائم

الناتجة عن التفكك الأسري في عام ٢٠١٣ حوالي ٨.١ مليون جنيه استرليني تقريباً، وهي تكلفة يتم استنزافها من ميزانية العدالة الجنائية[٦٣].

٤.٢.١.٥ تأثيرات الطلاق على عملية صناعة القرار الخاص ببناء أسرة

يُعمل الطلاق أثره من خلال تأثيره في الاختيارات المستقبلية للأطفال الذين مروا بتجربة طلاق والديهما. وتشير دراسة أجريت في تسع من بلدان من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى أن السلوك الديموجرافي للأطفال الذين مروا بتجربة الطلاق الوالدية يميل إلى الاختلاف عن ذينك الخاص بأولئك الذين لم يعرفوا هذه الخبرة. وتشير الدراسة إلى أن أبناء الطلاق يميلون بقدر أكبر إلى الدخول في ترتيبات معيشية شبه زواجية أكثر من العيش في ظل نظام الزواج التقليدي. كما أنهم أكثر عرضة لأن يصبحوا أباء وأمهات في مراحل عمرية أبكر من أقرانهم الذين نشأوا في أسر متماسكة. كما أن احتمال ميلاد طفلهم الأول في ظل العلاقة الزواجية أدنى، وأن ترتيباتهم المعيشية شبه الزواجية أكثر عرضة لأن تصل إلى منتهاها من العلاقات الزواجية التقليدية. وتأخذ دراسة أجراها ماكلنهان وجارفينكل وواتسون هذه القضية خطوة أبعد إلى الأمام حيث تحاول الإجابة على سؤال مؤداه ما إذا كان صعود ظاهرة "الأسر الأمومية فقط" في الولايات المتحدة قد ساهم في ارتفاع نسبة ما اصطُلِح على تسميته ب "الطبقة الدنيا" Underclass. ويستند تعريفهم للطبقة الدنيا إلى ثلاثة أبعاد أساسية:

- **تدني نسبة مشاركة الأم في قوة العمل في الأسر الأمومية؛**
- **استمرار تدني نسبة المشاركة في قوة العمل عبر أجيال هذه الأسر الأمومية؛**
- **العزلة الثقافية الشبيهة بالعيش في الجيتوهات.**

ويكشف ماكلنهان وجارفينكل وواتسون عن أن ٣٠% من هذه النوعية من الأسر تعتمد في معيشتها على الأمد الطويل على إعانات الضمان الاجتماعي. فضلاً عن ذلك، فإنهم يتوصلون إلى أن أبناء هذه الأسر يتأثرون في سلوكهم المستقبلي المتعلق بتكوين

أسرهم والعيش على الإعانات الحكومية العابر للأجيال بنمط سلوك الأسرة الأمومية. كما أن البنات المولودات في مثل هذه الأسر أكثر ميلاً للزواج و/أو الإنجاب مبكراً (سواء أكان ذلك داخل أو خارج نطاق الزواج) وأن هذين العاملين يرتبطان ارتباطاً إيجابيا مع احتمال أن يصبحن أمهات من ذوات الأسر الأمومية فقط. كما أن بنات هذه الأسر الأمومية أكثر عرضة بكثير لأن يعشن على إعانات الضمان الاجتماعي وأن يقطن في الأحياء الفقيرة. كما وجدوا أنه في ٢٠% من المناطق الفقيرة تشكل هذه الأسر الأمومية ٥٦% من إجمالي الأسر المقيمة بها وترتفع هذه النسبة إلى ٧٥% بين الأمريكيين السود. وينتهي ماكلنهان وزملاؤه إلى نتيجة فحواها أنه بالنسبة للأسر الأمومية للأمريكيات السوداوات ثمة خطر حقيقي ماثل هو أن هناك طبقة دنيا تتشكل يمكن أن تقع في دائرة مفرغة من الفقر – بل والفقر العابر للأجيال– نتيجة لطبيعة بنائها الأسري[٦٤].

ويفضي ما تقدم إلى أن الطلاق بتأثيره على السلوك المستقبلي من خلال اتخاذ قرار المعيشة المشتركة خارج نطاق الزواج والوالدية المنفردة يمكن أن يؤدي بالمجتمعات التي تقع في هذه الدائرة المفرغة إلى سيادة بنى أسرية غير مستقرة يمكن لها أن تمثل تحدياً مجتمعياً طويل الأجل. وعلى الرغم من أن مجتمعات الخليج العربي قد تكون محصنة من مثل هذا المسار الأمريكي، حيث أنه أمر لا يمكن أن يعاد انتاجه بأي حال من الأحوال في ظل ظروف اجتماعية اقتصادية مغايرة تماماُ، إلا أن بعض جوانب الدرس الأمريكي جديرة بالاعتبار وبخاصة فيما يتعلق بالمشاركة في قوة العمل والميل عبر الجيلي لتدني نسب المشاركة فيها، وهي أحد ملامح سوق العمل الأساسية في دول الخليج العربية، وذلك بالإضافة إلى النزوع إلى العيش على الإعانات الحكومية.

٣.١.٥ الحالة الاجتماعية (الزواجية) والتقدير الذاتي للرفاه

تمثل تأثيرات الطلاق على التقدير الذاتي للفرد لمستوى رفاهه جانباً مهما في فهم الأداء الناجح للمجتمعات. ويقصد بالرفاه الذاتي هنا الإشارة إلى التقرير الذاتي لمعايير

السعادة والرضا عن الحياة. وهناك الكثير من الدراسات التي وجدت تأثيراً سلبياً لتحلل الزواج على الصحة العقلية والرفاه. ففي دراسة استندت إلى بيانات المسح العالمي للقيم واشتملت على ٤٤ بلدا، يكشف كالميجن عن أن المتزوجين كانوا أعلى في المتوسط بمقدار ١٢% في تقديرهم للرفاه الذاتي من المطلقين. كما وجد تباينات داخل البلد الواحد بين المتزوجين والمطلقين بلغت أعلاها في استراليا بفارق ١٨% على مقياس يتراوح ما بين ٠-١٠٠، وأدناه في ليتوانيا بفارق ٧% لصالح المجموعة الأول[٦٥]. وبصفة عامة، يستنتج الباحث أن واقعة الطلاق يمكن لها أن تؤثر سلباً وبصفة دائمة في التقدير الذاتي للسعادة والرفاه الفردي، وأنها تمثل تكلفة هامة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تقدير تكاليف الطلاق.

٤.١.٥ الحالة الاجتماعية (الزواجية) والصحة

ثمة جانب أخر له أهميته يتعلق بالحالة الزواجية وتأثيرها على صحة الأفراد. وقد حاولت العديد من الدراسات قياس علاقة الاقتران بين كون المرء متزوجاً وحالته الصحية. وفي هذا الصدد تتوصل دراسة شوينبورن حول الولايات المتحدة إلى أنه وبالنسبة إلى مؤشرات الصحة التي اشتملت عليها الدراسة وهي، الحالة الصحية المتدنية، وقلة النشاط، والإكتئاب النفسي الحاد والتدخين آلام الجزء السفلي من الظهر والصداع وانعدام النشاط في وقت الفراغ، تتوصل الدراسة إلى أن البالغين المتزوجين أفضل صحياً من الفئات التصنيفية الأخرى للحالة الزواجية. فضلاً عن ذلك، تتسم هذه النتيجة بالصدق عبر الفئات العمرية الثلاث التي ميزت بينها الدراسة (١٨-٤٤، ٤٥-٦٤، ٦٥ سنة فأكثر) وذلك بغض النظر عن الفروق بين الجماعات السكانية الفرعية في خصائصها الاجتماعية الاقتصادية الأخرى (النوع، والعرق والتعليم والدخل وغيرها)[٦٦]. كما وجدت دراسات أخرى أن الأمهات المطلقات يعانين بدرجة أكبر من غيرهن من الإكتئاب ومستويات أدنى من الآداء النفسي مقارنة بغيرهن من الأمهات المتزوجات[٦٧].

ويؤسس عمل فيرتيج لعلاقات سببية بين انخفاض وزن المولود وطلاق الوالدين. وبالنظر أن انخفاض الوزن عند الميلاد يقترن بالحالة الصحية في المراحل اللاحقة في الحياة، فإن ذلك قد يعوق من نجاح الطفل لاحقاً[٦٨].

وفي دراسة زائعة الصيت يتفحص يونج العلاقة بين الحالة الزواجية والصحة في هولندا. والنمط العام الذي تتمخض عنه الدراسة بالنسبة للحالة الصحية للرجال هو أن الرجال المطلقين عرضة لأعلى احتمالات المخاطر الصحية يتبعهم في ذلك أولئك الذين لم يسبق لهم الزواج، وأن احتمالات المخاطر بالنسبة للأرامل أقرب ما تكون لتلك الخاصة بالمتزوجين. أما بالنسبة للنساء، فإن المطلقات هن الأكثر عرضة للمخاطر الصحية، في حين أن الأرامل ومن لم يسبق لهن الزواج فإن احتمالات تعرضهن لمشكلات صحية أقرب كثيراً لاحتمالات تعرض المتزوجات لها. وتجد الدراسة أن هناك فروق في معدلات استخدام الخدمات الصحية بالاستناد إلى الحالة الزواجية حتى بعد ضبط ضبط المتغيرات الخرى كالعمر والنوع والتعليم ودرجة التحضر والدين والإقليم وبلد الميلاد وأسلوب الحياة والحالة الصحية. فالمطلقين، على سبيل المثال، تزيد احتمالات حجزهم بالمستشفيات بجوالي ٥٣% مقارنة بالمتزوجين. كما تكشف الدراسة عن أن احتمال إقدام المُطلقين والمُطلقَات على الإنتحار يزيد على ذلك الخاص بالمتزوجين بثلاثة أمثال. كما أن معدلات الغياب عن العمل بسبب اعتلال الحالة الصحية تزيد بمقدار ٢% بين المطلقين من الرجال والنساء عنها بين المتزوجين. وعليه فإن التكاليف المترتبة على الحالة الصحية للأفراد المطلقين يجب أن تدخل هي الأخرى حسابات تكلفة الطلاق القومية[٦٩].

٢.٥. الأثار العامة للطلاق

١.٢.٥ الآثار على الخصوبة

الأثر الأول من الآثار العامة للطلاق الذي نلقي بالضوء عليه، هو تأثير الطلاق على خصوبة المرأة. وينطوي تحليل معدلات النمو السكاني وزيادة النصيب النسبي لكبار

السن من إجمالي السكان على الكشف عن الكيفية التي تتأثر بها قرارات الشباب المتعلقة بالخصوبة بالطلاق، وهي أمور يجب أن تؤخذ بالحسبان في عملية تقدير التكلفة المجتمعية للطلاق. فالعالم يدخل اليوم مرحلة الهِرم السكاني ولا تستثنى من ذلك الدول العربية الخليجية أو هي على مشارف ذلك، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في الخصوبة نتيجة لتحلل الزواج والتغير في سلوك الأطفال الذين نشأوا في أسر مفككة نحو تكوين أسر. فعلى سبيل المثال سوف تعاني كل من الصين وكوريا الجنوبية واليابان من نقصان في قوة العمل المنتجة بسبب الهِرم السكاني[٧٠]. وسيترتب على ذلك نقص في معدلات الإدخار وتراكم رأس المال، وتقلص في قوة العمل، وذلك على الرغم مما قد يحدث من زيادة في تكوين رأس المال البشري، وقد يؤدي الهِرم السكاني إلى تباطؤ نمو الإنتاجية الكلية. وسوف يكون لكل هذه العوامل مجتمعة أثر على امكانيات النمو الاقتصادي، كما أنها بالاشتراك مع زيادة توقعات العمر ستعني مزيد من الأعباء على نظم المعاشات والصحة العامة. وثمة حاجة إلى دراسات وتقديرات أكثر دقة للكيفية التي يؤثر بها الطلاق في الخصوبة في دول الخليج العربي لكي يمكن التوصل إلى تقدير دقيق لتكلفة الطلاق بالنسبة للفرد والمجتمع.

٢.٢.٥ الأثر على نظم الإعانة الاجتماعية

وجدت الدراسات التي استخدمت المتغيرات الآداتية – كما أشرنا من قبل– أن النساء يمكن لهن تعويض خسائرهن الداخلية المترتبة طلاقهن، إما من خلال التحاقهن بسوق العمل أو الاعتماد على برامج الإعانات الحكومية. وغالباً ما تمثل الأمهات غير المتزوجات نسبة هامة من الجمهور المتلقي لإعانات الرفاه والضمان الاجتماعي. وكما يلاحظ كنوف تمثل هؤلاء الأمهات وأطفالهم الصغار جماعة يصعب التخلص من اعتمادها في معاشها على الإعانات[٧١].

وفي هذا المقام، سيكون من المثير التوصل إلى تقدير للتكلفة التي يتحملها دافع الضرائب نتيجة لإعانات الضمان الاجتماعي، وبشكل أكثر تحديداً ذلك الذي يذهب إلى المطلقات والمطلقين. وفي دول الخليج العربي التي لا يسدد فيها المواطنين ضرائب، فإن خزانة الدولة هي التي تتحمل هذا العبء.

٣.٢.٥ الإسكان والخدمات القانونية

قدرت مؤسسة العلاقات تكلفة الاحتياجات الإسكانية المترتبة على التفكك الأسري بعامة، والطلاق بخاصة في عام ٢٠١٤ بحوالي ٥.١٨ مليون جنيه استرليني. وقد ارتفعت هذه التكلفة عما كانت عليه عام ٢٠٠٩ بحوالي ٤٠.٨% حيث كانت تبلغ آنذاك ٣.٦٨ مليون جنيه استرليني[٧٢]. وفي هولندا قدرت إدارة الإحصاءات الهولندية أن تكلفة ميزة الإسكان الحكومي عام ٢٠٠٩ كانت تبلغ حوالي ٢ مليار يورو. وكان ٢١% من المستفيدين من هذا المبلغ قي هذا العام أولياء أمور أسر ذات عائل واحد. كما قدرت إدارة الإحصاء أن من بين هؤلاء كان ما نسبته ٢٥% من المطلقين، وعليه قدرت تكلفة الإسكان الحكومي المترتبة على الطلاق في ذلك العام بحوالي ١٠٠ مليون يورو تقريباً[٧٣]. وترجع هذه التكلفة بصفة أساسية إلى أنه من الطبيعي أن يترتب على الطلاق الحاجة إلى منزلين مستقلين عوضاً عن منزل واحد.

وقد لا ينطبق هذا على حالة الخليج، حيث تعود المطلقة، وبخاصة إذا ما كانت شابة، إلى منزل أهلها كما أشرنا آنفاً. بيد أن هذا يعتمد أيضاً على عمر المرأة عند الطلاق، ومرحلة دورة الحياة التي تمر بها. فالنساء اللواتي يطلقن على كبر لا يعدن إلى منازل أهاليهم وخاصة إذا ما كان لديهن أبناء بالغين من الذكور. ومع ذلك، تجدر الإشارة أن هناك نسبة من المطلقين في بلدان الخليج من الوافدين، وهم وإن كانوا لا يحصلن على امتيازات إسكانية خاصة إلا وفقاً لطبيعة عقودهم، إلا أن وقائع الطلاق بينهم تعني أيضاً طلباً مزدوجاً على السكن خاصة إذا ما كان لدى الزوجة إقامة عمل مستقلة عن إقامة الزوج. وتجدر الإشارة هنا أن عدداً من دول الخليج كانت قد أصدرت تشريعات أو

قرارات تعطي امتيازات للمطلقين في الحصول على قطع أراضي سكنية وغيرها من الامتيازات. ومع حسن مقاصد الشارع من هذا هذه التشريعات والقرارات، إلا أنها فيما يبدو قد شجعت على ارتفاع معدل الطلاق في هذه الدول الخليجية. كل هذه الأبعاد المتعلقة بالسكن والإسكان يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في مجتمعات الخليج العربية عند تقدير التكلفة الاجتماعية الاقتصادية الفعلية للطلاق عليها.

وهناك أيضاً إضافة إلى ذلك، تكلفة المساعدات القانونية للمطلقين التي قد تتحملها الدولة في حالة عجز أياً منهما عن توكيل محام مثلاً في الحالات التي يكون التقاضي مآلها، وذلك بالإضافة إلى تكاليف المحاكمات ذاتها. وقد قدرت تكاليف الخدمات القانونية في انجلترا بحوالي ٩٠٠ ألف جنيه استرليني إضافة إلى حوالي ٥٠٠ ألف جنيه استرليني كتكاليف للمحاكم[٧٤]. وفي هولندا، قُدر أن الحكومة تنفق حوالي ٣٥٠٠ يورو للمعاونة القانونية في حالات طلاق الزوجين الذين ليس لدهم أطفال، و٥٠٠٠ يورو إذا ما كان هناك أطفال وذلك في عام ٢٠٠٩. كما قُدر أن إجمالي تكلفة هذه الخدمات في ذلك العام قد كلفت دافعي الضرائب الهولنديين حوالي ١١٢ مليون يورو وذلك استناداً إلى وجود ٣٢,٠٠٠ حالة طلاق في هولندا في نفس السنة المعنية[٧٤].

٤.٢.٥ الآثار البيئية للطلاق

نادراً ما اهتمت دراسات الطلاق بالأثار البيئية المترتبة عليه. وتقدر دراسة أجريت على إثنتي عشرة بلد أوربي أنه بالنظر إلى الحجم الأصغر لأسر المطلقين، فإن ذلك يتطلب عدداً أكبر من المنازل المستقلة، وهي تقدر أنه لو أن هذه الأسر قد حافظت على متوسط حجم أسر المتزوجين في هذه البلدان لكان مجموع الأسر المعيشية هذه البلدان مجتمعة أقل عما هو عليه الأن بحوالي ٧.٤ مليون أسرة[٧٦]. ولاشك أن دلالة هذا الرقم أمر واضح بالنسبة لاستخدامات الأراضي ونمو المساحات السكنية على حساب الغابات والأراضي الزراعية خاصة، أي التحضر وأن هذه الدول تتسم بسيادة

الأسر النووية. كما تكشف الدراسة عن أن معدلات استهلاك الموارد الطبيعية أعلى في أسر المطلقين منها في الأسر الزواجية المتماسكة. فعلى سبيل المثال، يعني الطلاق امتلاك سيارتين بدلاً من واحدة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة استهلاك الطاقة للفرد وكذا لأمر بالنسبة لاستهلاك الكهرباء حيث تنفق أسر المطلقين في الولايات المتحدة أكثر على الطاقة الكهربائية بما يتراوح ما بين ٤٦-٥٦%. وتظهر الدراسة أيضاً انخفاضاً في معدلات استهلاك الموارد الطبيعية بين المطلقين الذين عاودوا الزواج ثانية[٧٧].

٦. خاتمة

حاولت هذه الورقة تقديم صورة لواقع الطلاق في مجتمعات الخليج العربية استناداً للبيانات الإحصائية والدراسات المتاحة. ويكشف التحليل المقدم فيها عن أنه على الرغم من ما تتميز به الظاهرة من تفش في مجتمعات العربية الخليجية، فإن الأدبيات المتاحة حولها تتسم بالقصور الشديد سواء من حيث الكم أو الكيف. فقد اقتصرت هذه الأدبيات على دراسة بعض من جوانب الظاهرة، وتعاملت بها باعتبارها ظاهرة تتعلق بالأفراد والأسر ولم ترن ببصرها إلى النظر في الأبعاد المجتمعية لها فيما وراء الأسر التي عرفت الطلاق. كما تفتقر الدراسات الوطنية حول الموضوع إلى ما يمكن أن يمثل تراكماً معرفيا حولها. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من تشابه الظروف الاجتماعية الاقتصادية في بلدان الخليج العربية وفي انتشار الطلاق، فليس لدينا دراسة علمية واحدة تتبنى منهجية موحدة لدراسته، واستخلاص دلالاته وتقديم قبس معرفي تستهدي به عمليه صنع السياسات في هذه البلدان. وقد أفضى ذلك ببعض هذه الدول إلى تبني سياسات، بالرغم من نُبل مقاصدها إلا أن النتائج غير المقصودة لها ربما كانت أكثر ضرراً. كما أنه ليس هناك دراسة واحدة حاولت تقييم أثر السياسات المتعلقة بالطلاق في الحد منه وتحجيم آثاره، أو العمل على زيادة معدلاته.

ويكشف التحليل الذي طورناه للأدبيات الأوربية والأمريكية عن تباين المستويات التي تُعمِل ظاهرة الطلاق آثارها عليها. فللطلاق آثاره السلبية على دخل المرأة، وله أيضاً

آثاره المدمرة على الأطفال حيث تتعاظم احتمالات وقوعهم أسرى للفقر المادي والبشري، وعلى تكوين رأس المال البشري، ومستقبل الأبناء التعليمي والمهني، ومن ثم على مستويات دخولهم المستقبلية. كما أن أطفال المطلقين أكثر عرضة من الأطفال الذين يعيشون في أسر متماسكة للإنحراف وارتكاب أفعال أجرامية، وهم أقل كفاءة في آدائهم المدرسي وتتزايد في أوساطهم احتمالات الفشل والتسرب الدراسي.

كما أن للطلاق آثاره على الصحة الفيزيقية والنفسية والعقلية وتشير الدراسات إلى تحمل المجتمع لأعباء مادية جسيمة نتيجة اعتلال صحة المطلقين أكثر من غيرهم مما يترتب عليها كثرة الغياب عن العمل وانخفاض الانتاجية وادخالهم للمستشفيات للعلاج بوقع أعلى. ويؤثر كل ما تقدم في نوغية الحياة التي يحياها الفرد ومدى شعوره بالرضا عن حياته وسعادته.

بالإضافة إلى ذلك، ثمة آثار اجتماعية واقتصادية مباشرة للطلاق على المستوى المجتمعي منها ما يتعلق بإعادة انتاج قوة العمل أو ما يعرف في الديموجرافيا بالخصوبة، وتكشف الدراسات عن قدر أكبر من اعتماد المطلقات على برامج الضمان الاجتماعي والإعانات الحكومية الأمر الذي يمثل حِملاً مضافاً على ميزانيات الدول، كما أن له تأثيراته على قطاعي الإسكان والبيئة. ويحتاج كل ذلك إلى تطوير منهجيات وأدوات للقياس تمكن من التوصل إلى تقدير دقيق للتكلفة المجتمعية للطلاق.

ويلخص الجدول التالي الاطار المرجعي الذي تدعو إليه هذه الورقة عند دراسة ظاهرة الطلاق على النحو التالي:

فئة التكلفة	آثار الطلاق في الأدبيات	ملاحظات
التأثير على دخل المرأة	التأثير على دخل المرأة أساليب تعويض نقص الدخل	
مخاطر السقوط في براثن الفقر	احتمالات الفقر نتيجة تراجع دخل الأسرة الانجاز التعليمي المشكلات السلوكية ونمو الطفل التاثيرات على القرارات المستقبلية كوالدين وأعضاء في المجتمع.	
الآداء والإنجاز التعليمي	التسرب الدراسي الرسوب الوجبات المدرسية المجانية نوعية تكوين راس المال البشري وكمه	
تكلفة الجريمة	الشرطة السجون دور الإصلاح والإيواء للأطفال	
المشكلات السلوكية	تعاطي المخدرات التدخين بين المراهقين تواتر اللجؤ إلى العنف	
التأثير على تكوين الأسرة والرفاه بين الجيلي	أشكال زواج الأبناء نجاح الأبناء في تكوين أسر مستقرة	
التأثير على السعادة والرفاه	التقرير الذاتي للشعور بالسعادة من عدمه	
التأثيرات الصحية	الصحة الجسدية البقاء على قيد الحياة (طول العمر) الصحة العقلية والنفسية رعاية الأطفال	

	الخدمات والرعاية الاجتماعية	
الخصوبة	التأثير في معدلات الخصوبة الكلية إعادة إنتاج قوة العمل ورأس المال البشري	
برامج الإعانة والضمان الاجتماعي	اعتماد المطلقين على مثل هذه البرامج	
الإسكان	الإسكان العام وتخصيص الأراضي للمطلقين إسكان الطوارئ	
الخدمات القانونية	تكلفة المحاكمات المحاكم الاستشارات القانونية والمحاماة	
التأثيرات البيئية	تقديرات أعداد المنازل استهلاك الكهرباء والطاقة استهلاك المياه استهلك الموارد الطبيعية الأخرى	

ويتطلب رسم سياسات فاعلة حول الطلاق أول ما يتطلب توفير قواعد بيانات شاملة لكل الأبعاد المشمولة في الجدول أعلاه. كما يتطلب الأمر دعماً للبحث العلمي حول الموضوع بما يمكن من رسم سياسات تستهدي بالمعرفة، ومراجعة للسياسات القائمة في ضوء ما تتوصل إليه المسوح الموسعة المستندة إلى عينات قومية ممثلة للجمهور الذي يشكل الظاهرة. كما يتعين المزج بين الأساليب المنهجية الكمية والكيفية في دراسة الطلاق. باختصار، لا يتوقف أثر الطلاق عند صاحبا المشكلة، بل يتعداهما لمن حولهم وبخاصة الأبناء ويمتد أثره، بشكل مباشر وغير مباشر إلى مستقبل الوطن.

قائمة المراجع

1. http://www.alifta.net/Fatawa/fatawaDetails.aspx?View=Page&PageID=5918&PageNo=1&BookID=2&languagename=
2. IBID
3. http://text-translator.com/wp-content/filesfa/Dic-of-Sociology.pdf

4 انظر على سبيل المثال قانون الأحوال الشخصية في دولة الإمارات العربية المتحدة المواد من ٩٩ إلى ١٠٩ عى الموقع التالي:

http://www.gcclegal.org/MojPortalPublic/DisplayLegislations.aspx?country=2&LawID=3128

5 يتصدرمسلسل "مطلقات صغيرات" قائمة أكثر المسلسلات الخليجية جرأةً، في تعامله مع ظاهرة الطلاق في المجتمع الخليجي. ويلقي المسلسل بالضوء على علاقة الزواج المبكر بالطلاق وعلى العلاقة العاطفية ما بين الزوجة وعلاقتها مع زوجها، كما يركّز على البيئة الأسرية الحاضنة لها.

6 انظر على سبيل المثال، عبد الحميد اسماعيل الأنصاري، (٢٠٠٠). الطلاق والعنوسة في المجتمع القطري، القاهرة: دار الفكر العربي. عبد الحميد اسماعيل الأنصاري (٢٠٠٠) تأخر الزواج وارتفاع معدل الطلاق في المجتمع الخليجي، الأسباب والحلول قراءة فقهية معاصرة. القاهرة: دار الفكر العربي. كلثم الغانم (٢٠٠٣) ظاهرة الطلاق في المجتمع القطري: دراسة ميدانية. الدوحة: جامعة قطر. موزة عبد العزيز إسحاق أل إسحاق (٢٠٠٤). التغير الاجتماعي وظاهرة الطلاق في قطر. رسالة ماجستير، جامعة طنطا–مصر. دولة قطر (٢٠٠٩). الزواج والطلاق في قطر. سلسلة دراسات سكانية (٦). الدوحة: اللجنة الدائمة للسكان. فيصل محمد خير الدين الزراد وأخرون. (١٩٨٧). دراسة تشخيصية لظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة سيكولوجية تربوية ميدانية. دبي: دار القلم للنشر والتوزيع. عبد الرزاق فريد المالكي. (٢٠٠١). ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة (أسبابه واتجاهاته – مخاطره وحلوله)، دراسة ميدانية، أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث الاستراتيجية. راشد محمد راشد وأخرون. (١٩٩٨). الطلاق في مجتمع الإمارات: أسبابه وآثاره الاجتماعية. دبي: صندوق التكافل الاجتماعي للعاملين بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية. فهد ثاقب الثاقب (١٩٩٦). "أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي: دراسة ميدانية". مجلة العلوم الاجتماعية. المجلد (٢٤)، العدد ٣: ٥١–٧٨. فهد ثاقب الثاقب (١٩٩٦). "أنماط الطلاق وخلفيات المطلقين في المجتمع الكويتي". المجلة العربية للعلوم الإنسانية. المجلد (١٤)، العدد ٥٥: ٨–

٣٨. . فهد ثاقب الثاقب. (١٩٩٧). "معدلات الزواج والطلاق في الكويت وأقطار أخرى: دراسة مقارنة". المجلة العربية للعلوم الإنسانية. المجلد (١٥)، العدد ٦٠: ٧٨-١٠٢. فهد ثاقب الثاقب (١٩٩٧). "التكيف المعيشي للمرأة الكويتية بعد الطلاق". مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. المجلد (٢٢)ز العدد ٨٦: ١٥-٣٦. فهد ثاقب الثاقب (١٩٩٨). "الخطوبة والتفاعل الزواجي والطلاق في المجتمع الكويتي". مجلة العلوم الاجتماعية. المجلد (٢٦) العدد ١: ١٠٥-١٢٨. فهد ثاقب الثاقب (١٩٩٩). "اتجاهات المطلقة نحو المطلِق والأبناء في المجتمع الكويتي". المجلة العربية للعلوم الإنسانية. المجلد (١٧)، العدد ٦٥: ١٠٠-١٤٠. فهد ثاقب الثاقب. (٢٠٠٩). المرأة والطلاق في المجتمع الكويتي: دراسة ميدانية. الكويت: جامعة الكويت. عبد العزيز عبد الرؤوف جرداوي وعبد الله غلوم صالح (١٩٩٦). مطلقات صغيرات في المجتمع الكويتي. الكويت: دار الربيعان للنشر والتوزيع. هادي مختار رضا. (١٩٩٩). "بناء مقياس عدم الاستقرار الأسري في المجتمع الكويتي: دراسة مقارنة بين الزوجات المتفرغات (ربات البيوت) والعاملات في المجتمع الكويتي". حوليات كلية الآداب والعلوم الاجتماعية- جامعة الكويت. المجلد (١٩)، العدد ١٣٢. عبد العزيز أحمد الأحمد وأبو بكر عبيد زيدان (٢٠٠٥). "المشكلات التربوية المترتبة على ظاهرة الطلاق في المجتمع الكويتي: دراسة ميدانية". المجلد (١٥)، العدد٦١: ١٧٧- ٢٠٧. نورية الحراقي. (٢٠٠٥). "أسباب الطلاق بين الكويتيين حديثي العهد بالزواج". المجلة العلمية- كلية التربية- جامعة الكويت، المجلد (٢١)، العدد ٢: ٢٦-٦٦. يحي عبد الخضر (٢٠١٢). "أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي من وجهة نظر المطلقات". المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية. المجلد (٥)، العدد ٣: ٣٣٠-٣٤٠. محمد خليفة المعمري. (٢٠٠٠). الطلاق في المجتمع الُماني: أسبابه وعلاجه. مُسقط: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. ثروت محمد شلبي. (١٩٩٠). الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية. جدة: دار المجمع العلمي. سلوى عبد الحميد الخطيب (٢٠٠٩). التغيرات الاجتماعية وأثرها على ارتفاع معدلات الطلاق في المملكة من وجهة نظر المرأة السعودية". مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية. المجلد (١٧)، العدد ١: ١٥٩- ٢٢٢ .

وباللغة الإنجليزية انظر في ذلك،

Al Gharaibeh, F. and Bromfield, N.(2012). An Analysis of Divorce Cases in the United Arab Emirates: A Rising Trend. Journal of Divorce & Remarriage; (53): 436–452; Al Munajjed, M. (2010). Divorce in Gulf

Cooperation Council Countries: Risks and Implications. Ideation Center Insight. (Dr. Booz and Company. www.booz.co.); Al-Kazi, L. (2008). "Divorce: A Structural Problem not just a Personal Crisis." Journal of Comparative Family Studies (39), no. 2: 241-257; Al Khadir, Y. (2012). "The Causes of Divorce in Kuwait from the Viewpoint of Divorced Women". Jordan Journal of Social Sciences; (5) no. 3: .331-34; Al Qashan, H and Al Kandari, H. (2010). "Attitudes of Kuwaiti Young Adults Toward Marriage and Divorce". Advances in Social Work. (11), no. 1: 33-47

7 عبدالرزاق فريد المالكي. (٢٠٠١). ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته – مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية). أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

8 نلاحظ في هذا الصدد أنه لا يكاد يخلو دستور من دساتير الدول العربية من الإشارة إلى الأسرة باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع. انظر في هذا الصدد،

https://www.constituteproject.org

9 يدفع ذلك إلى التساؤل حول الدور الذي سوف تلعبه التكنولوجيا أما في تدعيم أو اضعاف مؤسسة الزواج وتزايد معدلات الطلاق. فقد أتاحت التكنولوجيا سبلاً جديدة أمام غير المتزوجين السعوديين للبحث عن شركاء حياتهم. فهناك الأن محطتا تلفزيون باللغة العربية مخصصتان لإعلانات = = الزواج. صحيح أنه ليس هناك صور، بل يقوم الرجال والنساء السعوديين بوصفم أنفسهم، وما يبحثون عنه في شريكهم وأعمارهم ومهنهم وأوضاعهم المالية. ويبدوا أن هؤلاء العذاب والعازبات يبحثون عن شريك خارج نطاق التحالفات الأسرية والأساليب التقليدية التي يتم الزواج في المجتمع السعودي في الأغلب من خلالها. وسيكون من المثير حقاً إذا ما أمكن دراسة مدى قدرة الزواج الذي يتم عن طريق هذه "الخاطبة التكنولوجية" على الاستمرار مقارنة بالزواج التقليدي، ومقارنة معدلات الطلاق بين النمطين. انظر،

Louay Bahry, "Marriage Advertisements in Saudi Arabia," Middle East Institute Encounter no. 7 (March 2008).

10 وكالة الأنباء السعودية: موقع محامي المملكة، ١٨/٤/٢٠٠٤م.

11 دولة الإمارات العربية المتحدة. تقرير وزارة العدل والشؤون الاجتماعية عن ظاهرة الطلاق لعام ٢٠٠٠م.

12 عبدالرزاق فريد المالكي. (٢٠٠١). مصدر سبق ذكره.

13وكالة الأنباء القطرية.

14 State of Qatar. Ministry of Development Planning and Statistics. (2013). Marriages and Divorces: State of Qatar, 2011(Review and Analysis). Ministry of Development Planning and Statistics.

15 IBID.

16 http://www.cio.gov.bh/cio_eng/SubDetailed.aspx?subcatid=549 Table 3.40A

17أحمد الصاوي وميرفت أبو تيح. (٢٠٠٠). صفحة من دفتر أحوال الأسرة المصرية. القاهرة: مركز قضايا المرأة المصرية.

18أحمد عبد الرازق. (١٩٩٩). المرأة في مصر المملوكية. الفاهرة: سلسلة تاريخ المصريين. الهيئة المصرية العامة للكتاب .

19لوريمر، ج، ج. دليل الخليج. في قسمين و١٤جزءاً

http://wadod.org/vb/showthread.php?t=2394

20 بلجريف، ج . ج. يوميات بلجريف http://www.uob-bh.com/forum/showthread.php?t=7902

21 Mona Al Munajjed. (2010). Divorce in Gulf Cooperation Council Countries: Risks and Implications. Booz and Company. www.booz.co.

22 IBID.

23 IBID.

24 State of Kuwait, Ministry of Planning, Statistics and Census Sector. Kuwait Annual Bulletin for Vital Statistics: Marriage and Divorce, 2007: 104, Table 16.

25 IBID. Table 17.

26 Louay Bahry, Op.Cit.

27 http://alwaei.com/topics/view/article.php?sdd=1425&issue=492

28كما ورد في Mona Al Munajjed. (2010) مرجع سبق ذكره: ٦

29 Ibid.

30 http://alwaei.com/topics/view/article.php?sdd=1425&issue=492

31 Mona Al Munajjed. (2010). Op.Cit. 7.

٣٢ حالة معروفة شخصياً لكاتب الدراسة، وقد تم تحريف اسم صاحبة المشكلة حفاظاً على الخصوصية.

33 Weitzman, L. J. (1985). The Divorce Revolution: The Unexpected Social and Economic Consequences for Women and Children in

America. New York: The Free Press. Peterson, R. R. (1996). Women, Work and Divorce. Albany: State University of New York Press.
34 Holden, K. C. and Smock, P. J. (1991). "The Economic Cost of Marital Dissolution." Annual Review of Sociology 17: 51-78
35 EconoVision. Socio-Economic Impact of Divorce and Family Breakdown in the Netherlands: Indicative Analysis of Socio-economic Consequences. www.Econovision.nl.
36 Ananat E.O. and G. Michaels (2008). The Effect of Marital Breakup on the Income Distribution of Women with Children. CEPR Discussion Paper No. DP6228.
37 Smock, P.J., W.D. Manning and S. Gupta (1999). The Effect of Marriage and Divorce on Women's Economic Well-Being, in American Sociological Review 64: 794-812.
38 Baugher, E. and L. Lamison-White (1996). Poverty in the United States: 1995, in U.S. Bureau of the Census, Current Population Reports, Series P-60–194.
39 EconoVision. Socio-Economic Impact of Divorce and Family Breakdown in the Netherlands: Indicative Analysis of Socio-economic Consequences. www.Econovision.nl.
40 McLanahan, S.S. (1985). Family structure and the intergenerational transmission of poverty, in American Journal of Sociology, Vol.90, pp.873-901. Ginther, D.K. and R.A. Pollak (2003). Does Family Structure Affect Children's Educational Outcomes? NBER Working Paper 9628.
41 Ginther, D.K. and R.A. Pollak (2003). Does Family Structure Affect Children's Educational Outcomes? NBER Working Paper 9628.
42 Johnsson, J. O. and M. Gähler (1997). Family Dissolution, Family Reconstitution, and Children's Educational Careers: Recent Evidence from Sweden, in Demography 34: 277-293.
43 Ermisch, J.F. and M. Francesconi (2001). Family Structure and Children's Achievements, in Journal of Population Economics, Vol. 14, No. 2, 249-270.
44 Case, A., I. Lin, and S. McLanahan (2001). Educational Attainment of Siblings in Stepfamilies, in Evolution and Human Behavior 22:269-89. CBS Netherlands.
45 Evenhouse, E. and R. Siobhan (2004). A Sibling Study of Stepchild Well-being, in Journal of Human Resources, University of Wisconsin Press, vol. 39 (1).

46 Björklund, A. and M. Sundström (2002). Parental Separation and Children's Educational Attainment: A Siblings Approach. Discussion Paper No. 643, IZA, Bonn.
47 Steele, F.A., W. Sigle-Rushton and O. Kravdal (2009). Consequences of Family Disruption on Children's Educational Outcomes in Norway, in Demography, 46 (3), 553- 574.
48 See for example, Amato, P. R. (1994). Life-span adjustment of children to their parents' divorce. The Future of Children: Children and Divorce, 4, 143–164; Dawson, D. A. (1991). Family structure and children's health and well-being: Data from the 1988 National Health Interview Survey on Child Health, in Journal of Marriage and the Family, 53, 573–584; McLanahan, S. S. (1997). Parent absence or poverty: Which matters more? In G. J. Duncan & J. Brooks- Gunn (Eds.), Consequences of growing up poor (pp. 35–48). New York: Russell Sage Foundation.
49 Dornbusch, S.M., J.M. Carlsmith, S.J. Bushwall, P.L. Ritter, H. Leiderman, A.H. Hastorf and R.T. Gross (1985). Single parents, extended households, and the control of adolescents, in Child Development, 45, 326–341. Steinberg, L. (1987). Single parents, stepparents, and the susceptibility of adolescents to antisocial Peer Pressure, in Child Development, 58, 269–275.
50 Stern, M., J. E. Northman and M.R. Van Slyck, (1984). Father absence and adolescent problem behaviors: Alcohol consumption, drug use, and sexual activity, in Adolescence, 19, 301–312.
51 Astone, N. M. and S. S. McLanahan (1991). Family structure, parental practices, and high school completion, in American Sociological Review, 56, 309–320.
52 Goldscheider, F. K. and C. Goldscheider (1993). Leaving home before marriage: Ethnicity, familism, and generational relationships. Madison: University of Wisconsin Press.
53 Thornton, A. and D. Camburn (1987). The influence of the family on premarital sexual attitudes and behaviour, in Demography, 24, 323–340; Wu, L. L. (1996). Effects of family instability, income, and income instability on the risk of a premarital birth, in American Sociological Review, 61, 386–404.
54 Carlson, M.J. and M.E. Corcoran (2001). Family Structure and Children's Behavioral and Cognitive Outcomes, in Journal of Marriage and Family 63 (August 2001): 779–792

55 Blum, R.W., T. Beuhring, M.L. Shew, L.H. Bearinger, R.E. Sieving, and Michael D. Resnick (2000). The Effects of Race/Ethnicity, Income, and Family Structure on Adolescent Risk Behaviors, in American Journal of Public Health, December, Vol. 90, No. 12.
56 Bowles, S. and H. Gintis, (1976). Schooling in capitalist America: Educational reform and contradictions of economic life. New York: Basic Books.
57 Edwards, R.C. (1976). Individual traits and organizational incentives: What makes a "Good Worker?", in Journal of Human Resources, Spring.
58 Farmer, E.M.Z. (1995). Extremity of Externalizing Behavior and Young Adult Outcomes, in Journal of Child Psychology and Psychiatry. 36:617-632. Fergusson, D.M. and L.J. Horwood (1998). Early conduct problems and later life opportunities. Journal of Child Psychology and Psychiatry, 39(8), 1097-1108. Gregg, P. and S. Machin (2000). Child Development and Success or Failure in the Youth Labour Market, in NBER Comparative Labor Market Series, University of Chicago Press, Chicago: 247-288. Feinstein, L. (2000). The Relative Economic Importance of Academic, Psychological and Behavioral Attributes Developed in Childhood. London School of Economics, Centre for Economic Performance Discussion Paper, No. 443.
59 Le, Anh T., P.W. Miller, A.C. Heath and N. Martin (2005). Early childhood behaviors, schooling and labor market outcomes: estimates from a sample of twins, in Economics of Education Review, Elsevier, vol. 24(1), pages 1-17, February.
60 Van der Rakt M.G.A. (2011). Two Generations of Crime: The Intergenerational Transmission of Criminal Convictions over the Life Course. www.mariekevanderakt.nl/wp.
61 "Yes family breakdown is behind broken Britain", Daily Mail, 11 Jul, www.dailymail.co.uk/debate/article-1198962/Yes-family-breakdown-IS-broken-Britain.
62 EconoVision. Socio-Economic Impact of Divorce and Family Breakdown in the Netherlands: Indicative Analysis of Socio-economic Consequences. www.Econovision.nl.
63 Relationships Foundation. (2011). The Cost of Family Breakdown is Criminal.
http://www.relationshipsfoundation.org/Web/News/News.aspx?news=106&RedirectUrl=~/Web/Search/Default.aspx?Search=Divorce
64 McLanahan, S.S., Garfinkel and Watson. (1986). Family structure, poverty and the underclass. Centre for Demography and Ecology Working Paper 86-13.

65 Kalmijn M. (2008). Divorce and well-being in 44 societies: Testing hypotheses about cross- national differences, Tilburg University, Netherlands Paper presented at the conference of the European Association of Population Studies, Barcelona, July 10-12, 2008.
66 Schoenborn C.A. (2004). Marital Status and Health: United States, 1999–2002, in Advance Data Number 351, December 15, 2004.
67 Kalil, A., K. Rosenblum, J. Eccles and J. Sameroff (1998). Family structure or family resources? Linking marital status to children's adjustment in economically diverse black and white families. Paper presented at the biennial meetings of the Society for Research on Adolescence, San Diego, CA. McLoyd, V.C. (1990). The impact of economic hard- ship on Black families and children: Psychological distress, parenting and socio-emotional development, in Child Development, 61, 311–246.
68 Fertig, M. (2004). Modelling Complex Educational Change: a Preliminary Literature Review, in British Educational Research Association (BERA) Annual Conference 2004, 2004-09-16 - 2004-09-18, UMIST, Manchester.
69 Joung, I.M.A. (1996). Marital status and health, Descriptive and explanatory studies. repub. eur.nl/pub/22454/960501_Joung,%20Inez%20Maria%20Alcida.pdf
70 Wilcox, W. B. and De Rose, L. (2014). Sustainable Families: An International Perspective on Fertility, Marriage and the Post Familial Trajectory. Power Point Presentation at DIFI International Conference on "Empowering Families: Pathway to Development". Doha: 16-17 April.
71 Knoef Marike and J.C. van Ours (2012). How to stimulate single mothers to leave welfare for work; evidence from a field experiment. http://www.relationshipsfoundation.org/Web/News/News.aspx?news=106&RedirectUrl=~/Web/Search/Default.aspx?Search=Divorce.
72 EconoVision. Socio-Economic Impact of Divorce and Family Breakdown in the Netherlands: Indicative Analysis of Socio-economic Consequences. www.Econovision.nl.
73 IBID.
74 www.relationshipsfoundation.org. Op. Cit.
75 EconoVision. Op.Cit.
76 YU, E and Liu, J. (2007). Environmental Impacts of Divorce. www.pnas.org/cgi/10.1073/pans.
77 IBID.